

سياسات الهجرة الأوروبية وأثرها على العمال

أوراق نقابية



حقوق النشر محفوظة للاتحاد
العربي للتقانات الطبعة الاولى
باللغة العربية
٢٠٢١



الاتحاد العربي للتقانات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

بينما يهاجر بعض الأفراد بشكل اختياري ، هناك الكثير من الأفراد يهاجرون بدافع الضرورة . ينتقل بعض الناس بحثًا عن العمل أو لأسباب اقتصادية ومنهم من يُهاجر لتحصيل تعليم أكاديمي أو للانضمام إلى أفراد الأسرة في الخارج ، وفي المقابل ينتقل القسم الآخر من الناس للهروب من الاضطهاد أو الصراع أو الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان ، والبعض الآخر يهاجر بسبب آثار تغير المناخ والعوامل الطبيعية والبيئية . يُشير التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٢٠ بأن ثلثا المهاجرين الدوليين كانوا من العمال المهاجرين. وقد عُرِف المهاجر بحسب وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة بأنه « أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل الدولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد ، بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص ، وما إذا كانت الحركة طوعية أو غير طوعية ، وماهي أسباب الحركة ، وما هي مدة الإقامة ” .

لقد اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مساهمة الهجرة في التنمية المستدامة ، حيث تحوي ١١ هدفًا من أصل ١٧ ذات صلة بالهجرة ، ويتمحور جدول أعمال التنمية المستدامة في عدم التخلي عن أحدهما في ذلك المهاجرين . فقد ركزت على تسهيل الهجرة والتنقل المنتظم والأمن والمسؤول للأشخاص من خلال تنفيذ سياسات الهجرة . تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه “شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية”.

في ظل التحديات المجتمعية الكبيرة التي يواجهها العالم بالديموغرافيا، وتغير المناخ ، والأمن ، والسباق العالمي على المواهب ، وعدم المساواة، جميعها لها تأثير على الهجرة. إن ضرورات السياسة مثل حرية التنقل في منطقة شنغن ، وحماية الحقوق الأساسية ، وضمان الأمن ، وسد فجوات المهارات ، كلها تتطلب سياسة هجرة فعالة فرضت على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستمرار في تلبية الاحتياجات الملحة ، في بناء نظام يدير الهجرة ويعيدها إلى طبيعتها على المدى الطويل ويكون متجذرًا بشكل كامل في القيم الأوروبية والقانون الدولي.

ولما كان الهدف النهائي لسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي هو ضمان أن تتم الهجرة في مكان آمن، بطريقة منتظمة وجيدة الإدارة. ولتمكين الاتحاد الأوروبي وشركائه من مواجهة تحديات الهجرة غير النظامية والتهجير القسري، وجني الفوائد العديدة التي تقدمها الهجرة، يواصل الاتحاد الأوروبي اتباع سياسات لتحقيق أفضل نتيجة للدول الأعضاء فيه وشركائها في عالم حيث الهجرة غير النظامية والتهجير القسري والتنقل القانوني تشكل تحديا مستمرا عبر بناء نظام فعال يدير الهجرة، والضمانات الحقوق الأساسية ويجذب المواهب والمهارات التي تشتد الحاجة إليها.

ولضمان استعداد الاتحاد الأوروبي لتقييم الاتجاهات الجديدة للهجرة واللجوء والاستعداد للتفاعل معها، وتكييف اللوائح الحالية ووضع تدابير لوقف إساءة استخدام نظام الهجرة واللجوء من قبل المهاجرين الذين ترعاهم شبكات التهريب والإجرام، اتخذ الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات لتحسين قدرته على مواجهة هذه التحديات وتعزيز قدرة أوروبا على إدارة الهجرة، وتوفير الحلول والمسارات القانونية التي تكفل وتحمي حدوده وتسهل استقبال أولئك الذين لديهم الحق في أن يتم استقبالهم في ظل ظروف إنسانية بما يتماشى مع قيم ومبادئ الاتحاد الأوروبي.

ويمكن تعريف المقصود بسياسة الهجرة ضمن الاتحاد الأوروبي بأنها مجموعة من التدابير والمبادئ التي تستخدمها الدول الأعضاء في هذا الاتحاد (والذي يمثل اتحاد اقتصادي وسياسي يضم ٢٧ دولة ويُعد من أكبر التكتلات في العالم) وذلك بهدف تنظيم عمليات الهجرة والأمور المتعلقة بالمهاجرين في منطقة الاتحاد الأوروبي.

وفي هذه الدراسة سيتم التعرف على السياسة الأوروبية تجاه الهجرة والتطورات التي شهدتها، وتناول التوصيات التي يراها المجتمع المدني ويمكن أن يستفيد منها النقاييون.



الهجرة من الجنوب باتجاه أوروبا بلغة الأرقام

يقوم الاتحاد الأوروبي بتوجيه جهوده بشكل سنوي لصياغة وتطوير سياسة أوروبية فعالة للهجرة ، وذلك لغاية ضبط وتنظيم ومراقبة الأعداد الهائلة من المهاجرين نتيجة لأزمة الهجرة في عام ٢٠١٥ ، ويشمل المهاجرون من خارج الاتحاد الأوروبي طالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين و يستخدم مصطلح مهاجر من قبل المفوضية الأوروبية لوصف «شخص من دولة خارج الاتحاد الأوروبي يثبت إقامته/ها في إقليم داخل دول الاتحاد الأوروبي لمدة تصل أو من المتوقع أن تصل إلى إثني عشر شهراً»، ولقد بدأت أزمة المهاجرين إلى أوروبا (أزمة اللاجئين) في عام ٢٠١٥ وقد تضمنت وصول أعداد كبيرة من الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي بحرًا أوبرًا في أعقاب أزمة اللجوء في تركيا ، ويأتي معظم المهاجرين من مناطق شمال وجنوب أوروبا بما فيها الشرق الأوسط الأعلى أو أفريقيا ، وفي شهر مارس من عام ٢٠١٩ ، صرحت المفوضية الأوروبية بأن أزمة اللاجئين قد انتهت .

إن وضع سياسة للهجرة ونفاذها وتقييم عملها قائم على جمع البيانات والإحصائيات الحالية المتعلقة بأعداد المهاجرين النظاميين وغير النظاميين الذين عبروا حدود الاتحاد الأوروبي . تعمل سياسة الهجرة كسياسة منظمة دوليًا للهجرة لأنها مرتبطة بعبور حدود الدولة ، لذلك فإن هذا النوع من السياسات ستتأثر تأثيرًا مباشرًا بالأحداث الواقعة على الصعيد الدولي

فقد كشفت الإحصائيات الرسمية بأن ما لا يقل عن ٢٠,٩ مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي مقيمين بشكل قانوني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩ ، أي حوالي ٤,٧٪ من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي. كما أصدرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوالي ٣,٠ مليون تصريح إقامة أولى للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٩ ، بما في ذلك حوالي ١,٨ مليون لمدة ١٢ شهرًا على الأقل. وتم تسجيل ١,٨٢ مليون حالة عبور غير شرعي للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في ذروة أزمة اللاجئين في عام ٢٠١٥. وبحلول عام ٢٠١٩ انخفض هذا العدد إلى ١٤٢,٠٠٠. وبلغ عدد طلبات اللجوء ذروته عند ١,٢٨ مليون في عام ٢٠١٥ وكان ٦٩٨,٠٠٠ في عام ٢٠١٩. وفي المتوسط ، يتم رفض حوالي ٣٧٠,٠٠٠ طلب حماية دولية كل عام ، ولكن يتم إرجاع حوالي ثلث هؤلاء الأشخاص فقط إلى أوطانهم. وكان الاتحاد الأوروبي قد استضاف حوالي ٢,٦ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٩ ، أي ما يعادل ٠,٦٪ من سكان الاتحاد الأوروبي.

فقد بدأ الوافدون بالانتعاش مع عدد المعابر الحدودية غير الشرعية على جميع الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في الأشهر التسعة من عام ٢٠٢١ وصلت إلى حوالي ١٢,٠٠٠ ، مقارنة بنحو ٧٧,٠٠٠ في نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وما فوقها بقليل ٩١,٠٠٠ في نفس الفترة من ٢٠١٩. فقد شهد وسط البحر الأبيض المتوسط أعلى زيادة (+ ٨٢٪) من جميع الطرق في مسار عام ٢٠٢١. بينما بلغ إجمالي عدد الوافدين إلى مالطا في عام ٢٠٢١ ٤٧٠ ، أي بانخفاض قدره ٧٨٪ من نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ ، ينبغي النظر إلى ذلك في سياق الزيادة الحادة في عدد الوافدين وفي إيطاليا مع أكثر من ٤١,٠٠٠ وافد ، نصفهم تقريبًا من ليبيا. الهجرة من تونس كما لا يزال مرتفعًا مقارنة بالسنوات السابقة ، حيث يمثل ما يقرب من ٤٠٪ من الأعمال غير النظامية مهاجرون وصلوا إلى إيطاليا حتى الآن هذا العام. اتجاه هام آخر هو زيادة الأرقام تصل مباشرة إلى إيطاليا ، بدلاً من الهبوط بعد البحث والإنقاذ.

وبلغ إجمالي عدد الوافدين إلى إسبانيا في عام ٢٠٢١ هو ٢٥٨٥٢ (اعتباراً من ١٩ سبتمبر ٢٠٢١) ، وهو ٥٤٪ أكثر مما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٢٠. ويرجع ذلك أساساً إلى الوافدين إلى جزر الكناري وجود الجزر أكثر من الضعف. بلد المغادرة الرئيسي للمهاجرين الوافدين البر الرئيسي لإسبانيا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط هو الجزائر ، تليها المغرب. الدول المغادرة الرئيسية على طريق المحيط الأطلسي إلى جزر الكناري هي المغرب وموريتانيا، والسنغال. على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط ، كان الرقم الإجمالي في عام ٢٠٢١ أقل من العام الماضي ، مع انخفاض كبير بنسبة ٥٨٪ من الوافدين إلى اليونان في عام ٢٠٢١. في المقابل ، شهد عام ٢٠٢١ مستوى ارتفاع في عدد الوافدين إلى قبرص بنحو ٤٧٪ ، وزيادة ملحوظة بنسبة ٢٠٨٪ في عدد الوافدين مباشرة من تركيا إلى إيطاليا ، بواقع ٦١٧٥ إلى إيطاليا من تركيا في عام ٢٠٢١ ، مقارنة بـ ٢٠٠٧ في عام ٢٠٢٠. وفي قبرص ، حتى تاريخه في عام ٢٠٢١ ، تم الإبلاغ عن ٦٠٢٦ وافداً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ، ٥٤١٣ بعد عبور الخط الأخضر و ٦١٣ مباشرة بالقرب.

جدير بالذكر ان العام ٢٠٢١ شهد زيادة في عدد الأشخاص الذين حاولوا العبور بحراً من شمال إفريقيا إلى أوروبا من هذا العام بنسبة ٥٨ بالمائة، ليصل إلى قرابة ٧٦ ألف شخص من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/يونيو الماضي، وفقاً لما قالته المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة. وتمكنت بلدان شمال إفريقيا من منع ما يقرب من ٣٧ بالمائة من محاولات الهجرة شمالاً إلى أوروبا.



تأثير جائحة COVID-19 على الهجرة

بحسب منظمة العمل الدولية، أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على ٢,٢ مليار عامل وعلى الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى فقدان ما يعادل ٣٠٥ مليون وظيفة بينما تواجه ٤٣٦ مليون شركة مخاطر عالية تُهدد بتعطيل عملها. وقد تأثر العمال المهاجرون واللاجئون بشكل خاص حيث يخدم العديد منهم في الخطوط الأمامية ويؤدون وظائف أساسية في مجال الرعاية الصحية، والخدمات، وتجارة المواد الغذائية بالتقسيم، والزراعة، وقطاعات أخرى.

بالإضافة إلى مستويات البطالة المرتفعة وما ينتج عنها من خسارة في الدخل، يواجه العمال المهاجرون واللاجئون مستويات متزايدة من التمييز والكراهية للأجانب، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة في خطر انتقال الفيروس بسبب ظروف المعيشة في الأماكن المكتظة أو غير الملائمة، والقيود المفروضة على الحركة. علاوة على ذلك يضطر الكثيرون أيضاً إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية التي تعاني بالفعل من ارتفاع في معدلات البطالة. كما يتأثر العمال المهاجرون بشكل خاص بسبب ارتفاع نسبتهم في القطاع غير الرسمي الذي يميل إلى التأثر بشكل أكثر حدة بآثار الجائحة، ويرجع ذلك إلى إهمال تدابير الصحة والسلامة عادة وغياب الحماية الاجتماعية في السياقات غير الرسمية.

كما يمثل انخفاض التحويلات إحدى النتائج الوخيمة الأخرى للأزمة، حيث تؤثر هذه العملية بالفعل على أسر المهاجرين واقتصادات بلدانهم الأصلية. وحسب تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية بنحو ٢٠٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والإغلاق، و١٩,٦٪ بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتصل إلى ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بعد أن عرفت نمواً بمعدل ٢,٦ في المائة في ٢٠١٩.

شهد عام ٢٠٢١ استمرار في انخفاض مستويات التحويلات، كما جعلت قيود السفر التي تم فرضها لاحتواء الوباء من الصعب أيضاً النجاح في تنفيذ عمليات العودة والإرجاع، فانخفض عدد قرارات إعادة الصادرة في الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

فقد أثرت الجائحة بشكل كبير على الوافدين من المهاجرين في عام ٢٠٢٠، سواء بشكل قانوني أو غير نظامي، وخلقت العديد من التحديات الجديدة لإدارة الهجرة: في نفس الوقت، أظهر الوباء أيضاً أن العمال الأجانب يلعبون دوراً رئيسياً في اقتصاد الاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك المسارات القانونية للهجرة ضرورية.

كما تم الشعور بانخفاض عالمي في طلبات التأشيرة في الاتحاد الأوروبي، مع ٢,٩ مليون تأشيرة إقامة قصيرة الطلبات في الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠، بنسبة ٨٣٪ أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٩. العديد من الدول الأعضاء اتخذت تدابير لضمان عدم قدرة رعايا الدول الثالثة على مغادرة الاتحاد الأوروبي بسبب السفر. كما أدى الوباء إلى توقف مؤقت في تسجيل طلبات اللجوء الجديدة. طلبات الحماية الدولية البالغ عددها ٤٨٥٠٠٠ مقيم في دول الاتحاد الأوروبي + ٦. في عام ٢٠٢٠ كان أقل بمقدار الثلث تقريباً مما كان عليه في عام ٢٠١٩.

كما تم تغيير قواعد التمويل لتقليل مخاطر التأخير ولتكييف المتطلبات من أجلها، ضمن الضوابط والمراجعات للسماح بخطوات مثل المزيد من استخدام الأدلة الرقمية. وكذلك كان التمويل أيضا موجهة لتلبية الاحتياجات الخاصة، بمنحة قدرها ٢٥,٣ مليون يورو لتعزيز قدرة اليونان على الاستجابة لـ COVID-١٩ في مرافق الاستقبال والمستشفيات العامة، مدعومًا أيضًا بدعم في إطار آلية الاتحاد للحماية المدنية (UCPM)، بمساهمات من ١٤ دولة عضو.



الآليات والسياسات التقليدية بشأن الهجرة واللجوء

بشأن الأنشطة والمبادئ الرئيسية المتعلقة بسياسة الهجرة، قامت المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٥ باقتراح نظام من الإجراءات والتدابير الرامية لتحسين سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي ، وقد تم اتخاذ قرار لتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في العالم ، وتم دعم هذا القرار من خلال خطة العمل الرامية لمكافحة تهريب المهاجرين للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠. تقوم خطة العمل هذه بتعزيز وتحفيز انفاذ الأنشطة القضائية والقانون ، كما وتعمل على تحسين تبادل المعلومات عن المهاجرين وجمعها ، والتنازل عن التعاون مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

يعتبر مبدأ التضامن من أحد المبادئ الرئيسية لسياسة الهجرة ، فيتم التعبير عنه فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الطبيعية وفي جهود تنسيق القوى الاجتماعية والسياسية لحل المسائل المتعلقة بالهجرة . لقد قامت العديد من دول أوروبا الوسطى بإغلاق حدودها من جانب واحد اعتباراً من عام ٢٠١٥ ، وقامت بإيقاف الأشخاص (وسجن بعضهم) على حدودها لإجراء المزيد من التحقيقات الإضافية حول نوايا هؤلاء الأشخاص وتحركاتهم المستقبلية ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر بتضامن دول الشنغن التي ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما ، بالإضافة إلى انتهاك اتفاقية دبلن « هي قانون الاتحاد الأوروبي الذي يحدد الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن فحص طلب اللجوء ، المقدمة من الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية بموجب اتفاقية جنيف وتوجيه الاتحاد الأوروبي للمؤهلات ، داخل الاتحاد الأوروبي » و التي تقوم بتحديد الإجراءات المتعلقة في النظر في طلبات الحماية الدولية .

فلقد قام الاتحاد الأوروبي بسد طريق الهجرة عبر غرب البلقان ، والسماح بدخول اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون بالطرق القانونية القادمة من تركيا إلى أوروبا . وبالتالي كان من المفترض أن تعمل الدول المشاركة على وقف مرور اللاجئين والمهاجرين عبر أراضيها إلى الأبد ، بالإضافة إلى العمل على فرض رقابة صارمة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ، وأن اليونان ستلتقي مساعدات مالية كبيرة بسبب السماح بالتدفق القوة للهجرة ، بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاق مع أنقرة يقضي بأن تركيا لن تسمح بعبور المهاجرين غير النظاميين عبر حدودها إلى أوروبا وأنها سوف تستقبل المهاجرين العائدين الغير مسموح لهم بدخول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين في منطقة اليورو ، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الشهر التاسع من عام ٢٠١٥ منح حصص وطنية للاجئين في أوروبا ، وذلك لتقليل الضغط المترتب عن الهجرة على إيطاليا واليونان ، وقد اتخذت عمليات إعادة توطين اللاجئين في منطقة اليورو في عين الاعتبار المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية كالكثافة السكانية ومعدل البطالة وإجمالي الناتج المحلي وعدد طلبات اللجوء التي سبق النظر فيها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

يتمتع الاتحاد الأوروبي بإطار تنظيمي واسع يوزع من خلاله اللاجئين في أوروبا ، وفي الوقت الحالي يتم تنفيذ اتفاقية (لائحة) دبلن الثالثة المنقحة والمعدلة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ تهدف اتفاقية دبلن إلى تحديد السريع للدولة المسؤولة عن طلب اللجوء وتنص على نقل طالب اللجوء إلى تلك الدولة ، ووفقاً لهذه اللائحة لا يستطيع المهاجرون اختيار الدولة التي قرروا طلب اللجوء منها ، وتسمح هذه اللائحة بالتقدم بطلب للحصول على وضع اللاجئين فقط من الدولة التي يدخل إليها المهاجرون أولاً ، وبالمثل إذا كانت هناك رغبة في تغيير الدولة ، فإن المهاجرين سيتعين عليهم العودة إلى نقطة وصولهم الأصلية .

إلى جانب اتفاقية (لائحة) دبلن ، يمثل الاتحاد الأوروبي لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وهي الوثيقة الرئيسية لحماية اللاجئين إضافة إلى بروتوكول المعاهدة والذي يزيل العامل الزمني والجغرافي من المعاهدة ، وهي تمثل القانون التشريعي الرئيسي الذي يحدد وضع اللاجئين وحقوقهم ، ووفقاً للأحكام الرئيسية للإجراء القانوني - فإن المسؤول عن تنظيم الحالات مع اللاجئين هي الحكومة ، وهي ملزمة بالحفاظ على حريات وحقوق اللاجئين والمرشدين (النازحين) داخلياً ، كما أنها ملزمة برصد عمليات إنشاء الاحكام القانونية المستخدمة من قبل جميع الأجانب الذين وصلوا إلى الدولة الأجنبية على أساس مشترك .



ميثاق جديد بشأن الهجرة واللجوء

تبنت المفوضية الأوروبية ميثاقاً جديداً للهجرة واللجوء في سبتمبر ٢٠٢٠ بوصفه بداية جديدة ، مع حزمة شاملة لضمان نظام هجرة ولجوء قوي ومتوازن مساوية لتحديات المستقبل. وهو يبنّي على تصعيد كبير للعمل في مجال الهجرة في السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى جلب الاستثمار والدعم التشغيلي للدول الأعضاء الضغوط؛ أدوات جديدة لحدود خارجية أقوى ووكالات أكثر فاعلية في الاتحاد الأوروبي ؛ وأعمق التعاون مع الشركاء الخارجيين الرئيسيين لمعالجة أهداف الهجرة في الاتحاد الأوروبي عبر الطرق ككل ، فضلا عن التطورات التشريعية الجديدة.

فيمكن أن يؤدي التغير السريع في أوضاع الهجرة إلى ضغوط كبيرة على خارج الاتحاد الأوروبي الحدود. وحيث يمكن مواجهة أي دولة عضو ، بغض النظر عن موقعها الجغرافي تحديات الهجرة المعقدة. في بعض الأحيان يكون هذا بسبب مغادرة الأشخاص المستضعفين لمنازلهم نتيجة الصراع أو تغير المناخ أو الديموغرافيا أو انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم القدرة على الوصول إليها الاحتياجات الأساسية. فهناك دائماً خطر ظهور تحديات جديدة. لذا تم تبني سياسة جديدة للهجرة على نحو ميثاق اوروبي للهجرة كجهد عالمي كبير لمعالجة الأزمة، وإطار عمل قوي يعالج وصول الرجال والنساء والأطفال إلى الاتحاد الأوروبي ؛ يعزز قدرة الاتحاد الأوروبي على الإدارة الفعالة لحدود في مكافحة تهريب المهاجرين ؛ وتقليل الطرق غير المنتظمة ، وضمان فعالية أكبر للعودة بالتعاون الوثيق مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد الشريكة ؛ و لتعزيز المسارات القانونية المستدامة والأمنة. وبالنسبة للإثبات للمواطنين أن الهجرة هي جزء طبيعي وسهل إدارته في الحياة الحديثة ، والذي يمكن التعامل معه من خلال العمل بطريقة فعالة وإنسانية.

فبحسب الميثاق الجديد، لا ينبغي لأي دولة عضو أن تتحمل مسؤولية غير متناسبة وأن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تساهم في التضامن على أساس دائم. فهو يوفر نهجاً شاملاً ، يجمع بين السياسات في مجالات الهجرة واللجوء والاندماج وإدارة الحدود ، مع الاعتراف بأن الفعالية الشاملة تعتمد على التقدم على جميع الجبهات. فهي تخلق عمليات ترحيل أسرع وسلسلة وإدارة أقوى لسياسات الهجرة والحدود ، مدعومة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة ووكالات أكثر فاعلية. ويهدف إلى تقليل الطرق غير الآمنة وغير النظامية وتعزيز المسارات القانونية المستدامة والأمنة لمن يحتاجون إلى الحماية. إنه يعكس حقيقة أن معظم المهاجرين يأتون إلى الاتحاد الأوروبي من خلال القنوات القانونية ، والتي يجب أن تتوافق بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي. وسيعزز الثقة في سياسات الاتحاد الأوروبي من خلال سد فجوة التنفيذ الحالية.

لقد قام الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ بتشديد سياسة الهجرة ، كما وقد تمت الإشارة في القمة التي عُقدت في بروكسل في شهر تشرين الأول إلى ضرورة تعزيز نهج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التابعة له وذلك لضمان السيطرة الكاملة على الحدود الخاصة بهم . وتُشير استنتاجات المجلس الأوروبي إلى التأهب للرد على أية محاولات غير مشروعة / قانونية لعبور حدود الدول الأعضاء وقمعها ، وقد كانت عملية تسوية هذه المسألة أمراً غير واضحاً وذلك بسبب مواجهة تدفقات المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي ، وفي الوقت نفسه حاجته إلى مكافحة الفقر والامتهال للمبادئ حماية حقوق الإنسان للمهاجرين .

يؤكد ممثلو المفوضية الأوروبية إلى جانب الدول التي تدعم قضايا المهاجرين وتحضنهم إلى التركيز على أولوية أمن المهاجرين في المقام الأول إلى جانب الوفاء بالالتزامات الدولية . وفي المقابل ، يعبر الأطراف المعارضة لاستقبال المهاجرين عن تأكيدهم أن الأولوية الأولى هي أمن الدولة ومواطنيها ، حيث يشيرون أن الهجرة يمكن أن تشكل خطر ديني وثقافي واقتصادي على الدول المستقبلة . ووفقاً لذلك ، تكون حقوق الإنسان في مواجهة الشعارات المتعلقة بطرد المهاجرين ، وهو النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي آنذاك . ولقد أصبح موقف الدول الوطنية مع المهاجرين الذين ينتهكون النظام العام ويفرضون أسلوب حياتهم الخاصة على المجتمع أكثر صرامة ، الأمر الذي أدى إلى تقييد حقوق المهاجرين . لقد كان هناك تناقض وتضارب في إجراءات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، ولم يثبت مبدأ إعادة توطين اللاجئين على أساس الحصص جدواه في جميع دول الاتحاد الأوروبي ، ولقد كان هناك عدم اتساق في أعداد قبول المهاجرين وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٧.

لغايات تصميم ووضع ميثاق جديد، أجرت المفوضية مشاورات رفيعة المستوى وتقنية مخصصة مع البرلمان الأوروبي وجميع الدول الأعضاء ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والشركات. فتم تشكيل الميثاق الجديد من خلال الدروس المستفادة من المناقشات بين المؤسسات منذ مقترحات المفوضية لعام ٢٠١٦ لإصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك، ليحافظ على الحلول الوسط التي تم التوصل إليها بالفعل بشأن المقترحات الحالية ويضيف عناصر جديدة لضمان التوازن المطلوب في إطار مشترك، يجمع بين جميع جوانب سياسة اللجوء والهجرة، ويسد الفجوات بين الحقائق المختلفة التي تواجهها الدول الأعضاء المختلفة ويعزز الثقة المتبادلة من خلال تحقيق النتائج من خلال التنفيذ الفعال.

ويستهدف الميثاق الجديد إدارة قوية وعادلة للحدود الخارجية ، بما في ذلك فحوصات الهوية والصحة والأمن، وقواعد لجوء عادلة وفعالة وتبسيط إجراءات اللجوء والعودة، وآلية تضامن جديدة في حالات البحث والإنقاذ والضغط والأزمات، وتبصر أقوى ، والاستعداد والاستجابة للأزمات ؛ وسياسة عودة فعالة ونهج منسق من قبل الاتحاد الأوروبي لعمليات العودة، وحوكمة شاملة على مستوى الاتحاد الأوروبي لتحسين إدارة وتنفيذ سياسات اللجوء والهجرة، ويستهدف شراكات متبادلة المنفعة مع دول أخرى مثل بلدان المنشأ والعبور، وتطوير مسارات قانونية مستدامة لمن يحتاجون إلى الحماية ولجذب المواهب إلى الاتحاد الأوروبي. ويضاف لذلك دعم سياسات التكامل الفعالة.

إطار أوروبي للهجرة وإدارة اللجوء

استجابة للحاجة إلى نهج شامل يقر بالمسؤوليات الجماعية، ويعالج أهم الشواغل الأساسية التي تم التعبير عنها في المفاوضات منذ عام ٢٠١٦ ويعالج فجوة التنفيذ، ومتابعة للتقدم المحرز منذ عام ٢٠١٦ ويقدم أيضاً إطاراً أوروبياً مشتركاً وإدارة أفضل للهجرة وإدارة اللجوء، هدفت المفوضية الأوروبية لإصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك إلى إنشاء عملية عادلة وسريعة تضمن الوصول إلى إجراءات اللجوء، فضلاً عن المعاملة المتساوية والوضوح واليقين القانوني لطالبي اللجوء، ومعالجة أوجه القصور عند العودة.

تدعم اللجنة الاتفاقات السياسية المؤقتة التي تم التوصل إليها بالفعل بشأن لائحة التأهيل وتوجيه شروط الاستقبال. يجب الموافقة على هذه المقترحات في أقرب وقت ممكن. ستعمل لائحة التأهيل على مواءمة معايير منح الحماية الدولية ، فضلاً عن توضيح حقوق والتزامات المستفيدين وتحديد متى يجب أن تنتهي الحماية ، لا سيما إذا أصبح المستفيد يمثل تهديداً للأمن العام أو ارتكب جريمة خطيرة. من شأن إعادة صياغة توجيه شروط الاستقبال أن يجلب قواعد أكثر تناسقاً وظروف استقبال محسنة لطالبي اللجوء ، مما في ذلك الوصول المبكر إلى سوق العمل وتحسين وصول الأطفال المهاجرين إلى التعليم.

كما اوضحت أن شروط الاستقبال يجب توفيرها فقط في الدولة العضو المسؤولة ، مما يثبط الحركات غير المصرح بها ، وسيتم توضيح القواعد الخاصة بالاحتجاز. إن اللوائح الخاصة بإنشاء وكالة كاملة للجوء تابعة للاتحاد الأوروبي هي لبنة أساسية أخرى في نظام متماسك وعملي سيحقق اعتماده السريع فوائد فورية. سيوفر الاقتراح الخاص بإعادة التوطين في الاتحاد ولائحة إطار القبول الإنساني إطاراً مستقراً للاتحاد الأوروبي لمساهمة الاتحاد الأوروبي في جهود إعادة التوطين العالمية. لا يزال اقتراح المفوضية لعام ٢٠١٨ بتعديل توجيه العودة يمثل أولوية رئيسية أيضاً ، وذلك لسد الثغرات وتبسيط الإجراءات بحيث يصبح اللجوء والعودة جزءاً من نظام واحد.

بشأن الإجراءات الجديدة لتحديد الوضع بسرعة عند الوصول

باعتبار أن الحدود الخارجية هي المكان الذي يحتاج فيه الاتحاد الأوروبي إلى سد الفجوات بين ضوابط الحدود الخارجية وإجراءات اللجوء والعودة. يجب أن تكون هذه العملية سريعة ، مع قواعد واضحة وعادلة للتصريح بالدخول والوصول إلى الإجراء المناسب. تضمنت السياسة الجديدة وضع إجراء سلس على الحدود ينطبق على جميع المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يعبرون دون إذن ، بما في ذلك الفحص المسبق للدخول وإجراءات اللجوء وإجراءات العودة السريعة عند الاقتضاء - وبالتالي دمج العمليات المنفصلة حالياً.

يجب أن تكون الخطوة الأولى هي الفحص المسبق للدخول المطبق على جميع مواطني الدول الثالثة الذين يعبرون الحدود الخارجية دون إذن. سيشمل هذا الفحص تحديد الهوية والفحوصات الصحية والأمنية وبصمات الأصابع والتسجيل في قاعدة بيانات Eurodac. سيكون بمثابة خطوة أولى في نظام اللجوء والعودة الشامل ، وزيادة الشفافية للأشخاص المعنيين في مرحلة مبكرة وبناء الثقة في النظام. وسيعزز التعاون الوثيق بين جميع السلطات ذات الصلة ، بدعم من وكالات الاتحاد الأوروبي. سيؤدي الفحص إلى تسريع عملية تحديد حالة الشخص ونوع الإجراء الذي يجب تطبيقه. لضمان إجراء نفس الفحوصات لجميع الوافدين غير النظاميين قبل الدخول القانوني إلى أراضي دولة عضو ، ستحتاج الدول الأعضاء أيضاً إلى إجراء الفحص إذا كان الشخص بعيداً عن الضوابط الحدودية ولكن تم تحديده لاحقاً داخل أراضي دولة عضو .

تقترح المفوضية أيضاً تعديلاً مستهدفاً لمقترحها لعام ٢٠١٦ بشأن اللائحة الجديدة لإجراءات اللجوء للسماح باستخدام أكثر فعالية ومرونة للإجراءات الحدودية كمرحلة ثانية في هذه العملية. تجمع القواعد المتعلقة بإجراءات اللجوء والعودة على الحدود في صك تشريعي واحد. تسمح الإجراءات الحدودية بالتبعية السريع لمعالجة تطبيق ما ، مثل أسس التسريع مثل مفاهيم البلدان الأصلية الآمنة أو البلدان الثالثة الآمنة.

يجب فحص طلبات اللجوء ذات فرص قبول منخفضة بسرعة دون الحاجة إلى الدخول القانوني إلى أراضي الدولة العضو. وينطبق هذا على المطالبات التي يقدمها مقدمو الطلبات مضلة للسلطات ، والتي تنشأ من بلدان ذات معدلات اعتراف منخفضة من المحتمل ألا تكون بحاجة إلى الحماية ، أو تشكل تهديدًا للأمن القومي. بينما يجب تقييم طلبات اللجوء المقدمة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي كجزء من إجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي ، فإنها لا تشكل حقًا تلقائيًا لدخول الاتحاد الأوروبي. ستستمر إجراءات اللجوء العادية في تطبيقها على طلبات اللجوء الأخرى وستصبح أكثر فاعلية ، مما يوضح لمن لديهم مطالبات مبررة. بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن يكون من الممكن نقل المتقدمين أثناء إجراءات الحدود ، مما يسمح بمواصلة الإجراءات في دولة عضو أخرى.

بالنسبة لأولئك الذين رُفضت طلباتهم في إجراءات حدود اللجوء ، يتم تطبيق إجراء الاتحاد الأوروبي على حدود العودة على الفور. وهذا من شأنه القضاء على مخاطر التحركات غير المصرح بها وإرسال إشارة واضحة للمهربين. ستكون أداة مهمة بشكل خاص على الطرق التي توجد بها نسبة كبيرة من طالبي اللجوء من البلدان ذات معدل الاعتراف المنخفض.

تم وضع جميع الضمانات اللازمة لضمان حصول كل شخص على تقييم فردي وأن تظل الضمانات الأساسية كاملة ، مع الاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية والحقوق الأساسية. قد يشمل الاهتمام الخاص باحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا إعفاءً عامًا من الإجراءات الحدودية حيث لا يمكن تأمين الضمانات اللازمة. لضمان الوصول الفعال إلى إجراءات اللجوء واحترام الحقوق الأساسية ، تضع الدول الأعضاء ، التي تعمل عن كثب مع وكالة الحقوق الأساسية ، آلية مراقبة فعالة ، وهي بالفعل في مرحلة الفحص كضمانة إضافية.

تسمح الإجراءات الجديدة لسلطات اللجوء والهجرة بتقييم الطلبات ذات الأسس المتينة بشكل أكثر كفاءة ، واتخاذ قرارات أسرع ، وبالتالي المساهمة في أداء أفضل وأكثر مصداقية لسياسات اللجوء والعودة. سيكون هذا مفيدًا لكل من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي ككل: يجب أن يكون العمل مدعومًا بالموارد والخبرة من وكالات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أموال الاتحاد الأوروبي.

كما تنشئ لائحة إجراءات اللجوء عملية صنع قرار يسهل الوصول إليها وفعالة وفي الوقت المناسب ، بناءً على إجراءات أبسط وأوضح وأقصر ، وضمانات إجرائية كافية لطالبي اللجوء ، وأدوات لمنع التحايل على القيود. ستكون درجة أكبر من التنسيق بين بلد المنشأ الآمن ومفاهيم الدولة الثالثة الآمنة من خلال قوائم الاتحاد الأوروبي ، وتحديد البلدان مثل تلك الموجودة في غرب البلقان ، ذات أهمية خاصة في المفاوضات المستمرة ، بناءً على المناقشات السابقة بين المؤسسات.

بالاعتماد على تجربة المفاوضات حول مقترحات عام ٢٠١٦ لإصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك ، من الواضح أن هناك حاجة إلى نهج يتجاوز حدود لائحة دبلن الحالية. يجب أن تكون قواعد تحديد الدولة العضو المسؤولة عن طلب اللجوء جزءاً من إطار عمل مشترك ، وأن توفر أدوات أكثر ذكاءً ومرونة لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه أكبر التحديات. لذلك ، ستسحب المفوضية اقتراحها لعام ٢٠١٦ الذي يعدل لائحة دبلن ليحل محله أداة جديدة أوسع لإطار عمل مشترك لإدارة اللجوء والهجرة - لائحة إدارة اللجوء والهجرة. هذا الإصلاح عاجل ويجب التوصل إلى اتفاق سياسي حول المبادئ الأساسية بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

يحدد هذا الإطار المشترك الجديد المبادئ والهيكل اللازمة لنهج متكامل لسياسة الهجرة واللجوء ، والذي يضمن التقاسم العادل للمسؤولية ويعالج بشكل فعال حالات الوصول المختلط للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية والذين ليسوا كذلك. يتضمن ذلك آلية تضامن جديدة لترسيخ الإنصاف في نظام اللجوء في الاتحاد الأوروبي ، مما يعكس التحديات المختلفة التي خلقتها المواقع الجغرافية المختلفة ، ويضمن مساهمة الجميع من خلال التضامن بحيث لا يتم التعامل مع الاحتياجات الحقيقية التي أوجدها الوافدون غير النظاميين للمهاجرين وطالبي اللجوء. من قبل الدول الأعضاء منفردة ، ولكن من قبل الاتحاد الأوروبي ككل. يعني التضامن أن على جميع الدول الأعضاء المساهمة ، كما أوضحت محكمة العدل الأوروبية.

تركز آلية التضامن الجديدة بشكل أساسي على إعادة التوطين أو كفالة العودة. وفي ظل رعاية العودة، ستقدم الدول الأعضاء كل الدعم اللازم للدولة العضو التي تتعرض لضغوط من أجل إعادة أولئك الذين ليس لديهم الحق في الإقامة بسرعة ، مع تحمل الدولة العضو الداعمة المسؤولية الكاملة إذا لم تتم العودة في غضون فترة محددة. يمكن للدول الأعضاء التركيز على الجنسيات التي ترى فيها فرصة أفضل لتحقيق العودة.

يتعين على كل دولة عضو المساهمة في النقل و / أو العودة إلى الرعاية ليتم تطبيق مفتاح التوزيع ، يكون لدى الدول الأعضاء المرونة لتقرير ما إذا كانت ستشارك في جهودها بين الأشخاص الذين سيتم نقلهم والذين سيعودون إليهم وإلى أي مدى ستطبق الرعاية. ستكون هناك أيضاً إمكانية للمساهمة من خلال أشكال أخرى من التضامن مثل بناء القدرات والدعم التشغيلي والخبرة الفنية والتشغيلية ، فضلاً عن دعم الجوانب الخارجية للهجرة. بينما تترك الدول الأعضاء دائماً بدائل قابلة للتطبيق لإعادة التوطين ، فإن شبكة الأمان ستضمن أن الضغط على الدولة العضو يتم تخفيفه بشكل فعال عن طريق إعادة التوطين أو رعاية العودة. كما ينبغي الاعتراف بالحالة المحددة لقضايا البحث والإنقاذ وخاصة الفئات الضعيفة.

فقد تم وضع اللجنة مجموعة من تدابير التضامن المتوقعة ، والتي تتكون أساساً من عمليات الترحيل ، التي تشير إليها الدول الأعضاء سنوياً ، بناءً على توقعات اللجنة قصيرة الأجل لعمليات الإنزال المتوقعة على جميع الطرق وكذلك الفئات الضعيفة المتوقعة أن تحتاج إلى إعادة التوطين.

يمكن للقواعد الحالية المتعلقة بنقل المسؤولية عن فحص طلب الحماية الدولية بين الدول الأعضاء أن تكون بمثابة حافز للتنقل غير المصرح به ، ولا سيما عندما ينجم تحول المسؤولية عن سلوك مقدم الطلب (على سبيل المثال ، عندما يفر مقدم الطلب). لذلك يحتاج النظام إلى تعزيز وسد الثغرات. بينما سيستمر تطبيق المعايير الحالية لتحديد المسؤولية ، يجب تحسين القواعد الخاصة بمسؤولية فحص طلب الحماية الدولية لجعل النظام أكثر كفاءة ، وتثبيط الانتهاكات ومنع التحركات غير المصرح بها.

و بموجب المعايير الجديدة يجب أن تكون هناك أيضًا التزامات واضحة لمقدم الطلب ، ونتائج محددة إذا لم يمثلوا. وستمثل الخطوة الإضافية في تعديل توجيه المقيمين على المدى الطويل بحيث يكون لدى المستفيدين من الحماية الدولية حافز للبقاء في الدولة العضو التي منحت الحماية الدولية ، مع احتمال الحصول على وضع الإقامة طويل الأجل بعد ثلاث سنوات من العمل القانوني والمستمر الإقامة في تلك الدولة العضو. وهذا من شأنه أن يساعد أيضًا على اندماجهم في المجتمعات المحلية.

الثقة المتبادلة من خلال الحوكمة القوية ومراقبة التنفيذ

لكي تكون إدارة الحدود وسياسات اللجوء والعودة فعالة ، يجب أن تعمل بشكل جيد على المستوى الوطني ، وفي حالة اندماج المهاجرين على المستوى المحلي. لذلك يجب أن تكون السياسات الوطنية متماشية مع النهج الأوروبي الشامل. ستسعى لائحة إدارة اللجوء والهجرة الجديدة إلى تحقيق ذلك من خلال تعاون أوروبي وثق. وستعمل على تحسين التخطيط والاستعداد والرصد على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي. توفر العملية المنظمة مساعدة الاتحاد الأوروبي حتى تتمكن الدول الأعضاء من مساعدة بعضها البعض في بناء نظام مرن وفعال ومرن ، مع استراتيجيات وطنية تدمج سياسات اللجوء والعودة على المستوى الوطني. من شأن استراتيجية أوروبية أن توجه وتدعم الدول الأعضاء. وستقوم المفوضية أيضًا بإعداد تقرير عن التأهب والطوارئ ، بناءً على تقارير الدول الأعضاء على أساس سنوي. وهذا من شأنه أن يجلب منظورًا استراتيجيًا بشأن معالجة مخاطر وفرص إدارة الهجرة ، لتحسين كل من القدرة والاستعداد للاستجابة. فمفتاح الثقة في سياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الوطنية هو الاتساق في التنفيذ ، الأمر الذي يتطلب مراقبة معززة ودعمًا تشغيليًا من قبل وكالات الاتحاد الأوروبي. وهذا يشمل مراقبة اللجنة الأكثر منهجية لكل من القواعد الحالية والجديدة ، بما في ذلك من خلال إجراءات الانتهاك.



تلعب أنظمة مراقبة الجودة المتعلقة بإدارة الهجرة ، مثل آلية تقييم شنغن وتقييمات نقاط الضعف لدى وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) ، دوراً رئيسياً. ستكون الخطوة المهمة الأخرى هي المراقبة المستقبلية لأنظمة اللجوء المدرجة في التسوية الأخيرة بشأن الاقتراح الخاص بوكالة الاتحاد الأوروبي الجديدة للجوء. وستستجيب الولاية الجديدة لحاجة الدول الأعضاء المتزايدة للدعم التشغيلي والتوجيه بشأن تنفيذ القواعد المشتركة بشأن اللجوء ، فضلاً عن تحقيق قدر أكبر من التقارب. سيعزز الثقة المتبادلة من خلال المراقبة الجديدة لأنظمة اللجوء والاستقبال في الدول الأعضاء ومن خلال قدرة اللجنة على إصدار توصيات مع تدابير المساعدة. لا يزال ينبغي اعتماد هذا التشريع هذا العام للسماح لهذا الدعم العملي بأن يكون متاحاً بسرعة ، مع الاعتراف بأن الهياكل الجديدة مثل المراقبة قد تحتاج إلى بعض الوقت ليتم وضعها.

دعم الأطفال والضعفاء

يحتاج نظام إدارة اللجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة ، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين. وقد حددت هذه اللجنة احتياجات الأطفال كأولوية ، حيث أن الفتيان والفتيات في الهجرة معرضون للخطر بشكل خاص. سيؤخذ ذلك في الاعتبار بشكل كامل في المبادرات الأوسع لتعزيز حقوق ومصالح الأطفال ، مثل استراتيجية حقوق الطفل ، بما يتماشى مع القانون الدولي بشأن حقوق اللاجئين والأطفال ومع ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

وبغرض إصلاح قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء والعودة فرصة لتعزيز الضمانات ومعايير الحماية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي للأطفال المهاجرين. ستضمن القواعد الجديدة أن مصالح الطفل الفضلى هي الاعتبار الأساسي في جميع القرارات المتعلقة بالأطفال المهاجرين واحترام حق الطفل في الاستماع إليه. يجب تعيين ممثلين للقصر غير المصحوبين بشكل أسرع وتزويدهم بالموارد الكافية. يجب تعزيز الشبكة الأوروبية للحماية ٨ ولعب دور أقوى في التنسيق والتعاون وبناء القدرات للأوصياء. يجب إعفاء الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال دون سن الثانية عشرة مع عائلاتهم من إجراءات الحدود ما لم تكن هناك مخاوف أمنية.

في جميع إجراءات اللجوء الأخرى ذات الصلة ، ينبغي توفير ضمانات إجرائية خاصة بالأطفال ودعم إضافي بشكل فعال. يجب أن يكون النظام موجهاً ليعكس الاحتياجات الخاصة للأطفال في كل مرحلة ، وتوفير بدائل فعالة للاحتجاز ، وتعزيز لم شمل الأسرة السريع ، وضمان سماع صوت سلطات حماية الطفل. يجب أن يحصل الأطفال على سكن ملائم ومساعدة ، بما في ذلك المساعدة القانونية ، في جميع مراحل إجراءات تحديد الوضع. أخيراً ، يجب أن يتمتعوا أيضاً بإمكانية الوصول السريع وغير التمييزي إلى التعليم ، والوصول المبكر إلى خدمات الاندماج.

تبقى مخاطر الاتجار على طول طرق الهجرة عالية، لا سيما خطر أن تصبح النساء والفتيات ضحايا للاتجار بغرض الاستغلال الجنسي أو غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. تنتهك شبكات الاتجار بالبشر إجراءات اللجوء وتستخدم مراكز الاستقبال للتعرف على الضحايا المحتملين. سيكون التحديد المبكر للضحايا المحتملين من خارج الاتحاد الأوروبي موضوعاً محدداً للنهج المقبل للمفوضية تجاه القضاء على الاتجار بالبشر ، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية الاتحاد الأمني الأخيرة .

نظام أوروبي فعال ومشارك للعودة

يمكن أن تكون قواعد الهجرة في الاتحاد الأوروبي ذات مصداقية فقط إذا تمت إعادة أولئك الذين ليس لديهم الحق في البقاء في الاتحاد الأوروبي فعليًا. في الوقت الحالي، يغادر بالفعل حوالي ثلث الأشخاص الذين أمروا بالعودة من الدول الأعضاء. وهذا يقوض ثقة المواطنين في نظام إدارة اللجوء والهجرة برمته ويعمل كحافز للهجرة غير النظامية. كما أنه يعرض أولئك الذين يقيمون بشكل غير قانوني لظروف محفوفة بالمخاطر والاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية.

تختلف فعالية عمليات العودة اليوم من دولة عضو إلى دولة عضو، اعتمادًا إلى حد كبير على القواعد والقدرات الوطنية، وكذلك على العلاقات مع دول ثالثة معينة. هناك حاجة إلى نظام الاتحاد الأوروبي المشترك للعودة والذي يجمع بين هياكل أقوى داخل الاتحاد الأوروبي وتعاون أكثر فاعلية مع دول ثالثة بشأن العودة وإعادة القبول. يجب تطويره بناءً على إعادة صياغة توجيه العودة والدعم التشغيلي الفعال مما في ذلك من خلال فرونتكس. سيستفيد هذا النهج من العملية المقترحة بموجب لائحة إدارة اللجوء والهجرة لتحديد التدابير إذا لزم الأمر لتحفيز التعاون مع البلدان الثالثة. يجب أن يدمج نظام الاتحاد الأوروبي المشترك للعودة رعاية العودة وأن يعمل على دعم تنفيذه الناجح.

فاللجنة الأساسية لتحقيق نظام عودة الاتحاد الأوروبي الفعال هو اقتراح ٢٠١٨ لإعادة صياغة توجيه العودة. هذا من شأنه أن يجلب تحسينات رئيسية في إدارة سياسة العودة. من شأنه أن يساعد في منع وتقليل الفرار والتحركات غير المصرح بها، مع معايير مشتركة لتقييم كل حالة وإمكانية استخدام الاحتجاز لمخاوف تتعلق بالنظام العام والأمن. وستعزز برامج العودة الطوعية المدعومة، باعتبارها أكثر الطرق فعالية واستدامة لتعزيز العودة. كما أنه سيحسن التسليم، مع أدوات تكنولوجيا المعلومات المصممة خصيصًا والتزام واضح لأولئك في الإجراء للتعاون، وكذلك تسريع الإجراءات.

ويعتبر النظام الفعال لضمان العودة مسؤولية مشتركة ويحتاج إلى هياكل حوكمة قوية لضمان نهج أكثر تماسكًا وفعالية. وتحقيقًا لهذه الغاية، لذا عينت المفوضية منسقًا للعودة، تدعمه شبكة جديدة رفيعة المستوى للعودة. ويقدم المنسق الدعم الفني للجمع بين خيوط سياسة العودة في الاتحاد الأوروبي، والبناء على التجارب الإيجابية للدول الأعضاء في إدارة عمليات العودة وتسهيل التنفيذ السلس والمتربط لعملية العودة.

وقد وفرت هذه الآلية الجديدة تركيز استراتيجي من خلال استراتيجية تشغيلية بشأن عمليات العودة. وتكون العودة أكثر فعالية عندما يتم إجراؤها طوعًا وترافقها تدابير إعادة دمج قوية. يعتبر تعزيز العودة الطوعية هدفًا استراتيجيًا رئيسيًا، ينعكس في اقتراح المفوضية لعام ٢٠١٨ بشأن توجيه العودة وكذلك في الاستراتيجية القادمة بشأن العودة الطوعية وإعادة الإدماج. وتحدد الاستراتيجية الأوروبية مناهج جديدة لتصميم وتعزيز وتنفيذ خطط العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وتحديد أهداف مشتركة وتعزيز التماسك بين مبادرات الاتحاد الأوروبي والمبادرات الوطنية وبين المخططات الوطنية. يمكن أن يعتمد هذا العمل أيضًا على التفويض المعزز بشأن عودة الحدود الأوروبية وخفر السواحل.



عذاب المعصومين
في دقه الاله

نظام التأهب والاستجابة للأزمات القوية

بفضل وضع اطار حماية ضد مخاطر حالات الأزمات، تم وضع الإطار المشترك لإدارة اللجوء والهجرة الاتحاد الأوروبي على نحو يعزز التأهب ويجعل التضامن سمة دائمة. فقد توفر هذا الاطار لمواجهة حالات الأزمات والقوة القاهرة مبرونة ومرونة مع العلم أن الأنواع المختلفة من الأزمات تتطلب استجابات متنوعة. يمكن تحسين فعالية الاستجابة من خلال التحضير والتبصر. هذا يحتاج إلى نهج قائم على الأدلة، لزيادة التوقع والمساعدة في إعداد استجابات الاتحاد الأوروبي للاتجاهات الرئيسية.

تم إصدار مخطط جديد للتأهب للترحيل والأزمات للمساعدة في الانتقال من الوضع التفاعلي إلى الوضع القائم على الاستعداد والتوقع. سيجمع بين جميع أدوات إدارة الأزمات الحالية ويحدد التدابير والبروتوكولات المؤسسية والتشغيلية والمالية الرئيسية التي يجب أن تكون موجودة لضمان التأهب على مستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الوطني. يستلزم المخطط التوقع والرصد المستمر لقدرات الدول الأعضاء، ويوفر إطاراً لبناء المرونة وتنظيم استجابة منسقة للأزمة.

بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء، يتم نشر الدعم التشغيلي، سواء من وكالات الاتحاد الأوروبي أو من قبل الدول الأعضاء الأخرى. وهذا من شأنه أن يبنى على نهج النقاط الساخنة والاستفادة من التجربة الحديثة للاستجابة للأزمات والحماية المدنية. ويراد لهذه الآلية ان تكون بمثابة دعم تشغيلي هام لقدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة بموجب الترتيبات المستقبلية. وسيحدد مجموعة التدابير التي يمكن استخدامها لمعالجة الأزمات المتعلقة بعدد كبير من الوافدين غير النظاميين. ومع ذلك، تخبرنا التجربة أننا بحاجة أيضاً إلى إضافة عنصر جديد إلى صندوق الأدوات.

ينص الميثاق على تدابير مؤقتة واستثنائية لازمة لمواجهة الأزم تهدف لتوفير المرونة للدول الأعضاء للرد على الأزمات وحالات القوة القاهرة ومنح وضع الحماية الفوري في حالات الأزمات، وكذلك ضمان أن نظام التضامن الذي تم إنشاؤه في اللجوء والهجرة الجديد لوائح الإدارة تكيف بشكل جيد مع أزمة تتميز بوجود عدد كبير من الوافدين غير النظاميين. تتطلب ظروف الأزمة إلحاحاً، وبالتالي يجب أن تكون آلية التضامن أقوى، ويجب تقليص الأطر الزمنية التي تحكم هذه الآلية. كما أنه يوسع نطاق النقل الإجمالي، على سبيل المثال لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الفورية وعودة الكفالة.

في حالات الأزمات التي يكون حجمها من الخطورة، التي قد تطغى على أنظمة اللجوء والهجرة في الدول الأعضاء، يتم الاعتراف بالصعوبات العملية التي تواجهها الدول الأعضاء من خلال هامش محدود للتخلي مؤقتاً عن الإجراءات والجدول الزمني العادية، مع ضمان الاحترام. للحقوق الأساسية ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

يمكن أيضاً منح الحماية، التي تعادل الحماية الفرعية، على الفور لمجموعة محددة مسبقاً من الأشخاص، لا سيما للأشخاص الذين يواجهون خطراً كبيراً بشكل استثنائي من العنف العشوائي بسبب النزاع المسلح في بلدهم الأصلي. ونظراً لتطور مفاهيم وقواعد التأهيل للحماية الدولية، وبالنظر إلى حقيقة أن الميثاق الأوروبي الجديد يضع قواعد لمنح حالة الحماية الفورية في حالات الأزمات، تم إلغاء توجيه الحماية المؤقتة.

تصعيد فاعلية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

حيث تعتبر إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء والبلدان المنتسبة إلى شنغن ، والاتحاد الأوروبي ووكالاته. وهذا يعني أيضًا أنه في حالة وجود أوجه قصور ، يكون التأثير مزدوجًا ، حيث يمثل تحديًا إضافيًا للدولة العضو المعنية ، وعواقب مثل التحركات غير المصرح بها التي تؤثر على مصداقية نظام الاتحاد الأوروبي بأكمله. تعد الإدارة الفعالة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي عنصرًا أساسيًا لمنطقة شنغن بدون ضوابط حدودية داخلية. ويتم تنفيذ الإدارة الأوروبية المتكاملة للحدود من قبل حرس الحدود الأوروبي وخفر السواحل ، المؤلف من سلطات حرس الحدود وخفر السواحل للدول الأعضاء وفرونتكس. وهي مصممة لمنع التجزئة وضمان الاتساق بين سياسات الاتحاد الأوروبي المختلفة.

وقد اطلقت المفوضية العملية التحضيرية بهدف تقديم وثيقة السياسة للسياسة الاستراتيجية متعددة السنوات ودورة التنفيذ في النصف الأول من عام ٢٠٢١. وتضمنت هذه الدورة إطارًا موحدًا لتوفير مبادئ توجيهية استراتيجية لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستوى الأوروبي والوطني في مجال إدارة الحدود والعودة، من خلال استراتيجيات مرتبطة: استراتيجية فنية وتشغيلية للاتحاد الأوروبي وضعتها فرونتكس، والاستراتيجيات الوطنية من قبل الدول الأعضاء. يسمح ذلك لجميع الأدوات والأدوات القانونية والمالية والتشغيلية ذات الصلة بأن تكون متماسكة، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو مع الشركاء الخارجيين.

عمل التشغيل البيئي على ربط جميع الأنظمة الأوروبية الخاصة بالحدود والهجرة والأمن والعدالة، وضمن لجميع هذه الأنظمة أن «تتحدث» مع بعضها البعض، وأن لا يتم تفويت أي فحص بسبب المعلومات غير المتصلة، في ظل كون السلطات الوطنية لديها المعلومات الكاملة والموثوقة والدقيقة، إذ تستمر المحاولات الخطيرة لعبور البحر الأبيض المتوسط في جلب مخاطر كبيرة وتأجيج الشبكات الإجرامية. فإنزال المهاجرين له تأثير كبير على اللجوء والهجرة وإدارة الحدود، ولا سيما على الدول الأعضاء الساحلية. مما تقدم يتضح بأن تطوير نهج أكثر تنسيقًا للاتحاد الأوروبي تجاه تطور ممارسات البحث والإنقاذ ، على أساس التضامن، يعد أمرا بالغ الأهمية. خاصة وأنه تشمل التعرف على خصوصيات البحث والإنقاذ في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء. منذ يناير ٢٠١٩. فبناءً على طلب الدول الأعضاء ، نسقت المفوضية نقل أكثر من ١٨٠٠ شخص تم إنزالهم بعد عمليات الإنقاذ التي قامت بها السفن الخاصة. وبينما تواصل المفوضية تقديم الدعم التشغيلي والتنسيق الاستباقي ، كانت هناك حاجة إلى آلية تضامن أكثر قابلية للتنبؤ للإنزال، عملت لائحة إدارة اللجوء والهجرة الجديدة على المساعدة على ذلك من خلال إعادة التوطين بعد عمليات الإنزال بعد عمليات البحث والإنقاذ، حيث عزز الاتحاد الأوروبي التعاون مع دول المنشأ والعبور لمنع الرحلات الخطرة والعبور غير النظامي، بما في ذلك شراكات مكافحة تهريب المهاجرين. السياسة الجديدة بالنسبة لمنطقة شنغن تعمل بشكل جيد

تعد منطقة شنغن واحدة من الإنجازات الرئيسية للتكامل الأوروبي. لكنها تعرضت لضغوط بسبب الصعوبات في الاستجابة للأوضاع المتغيرة على حدود الاتحاد ، والفجوات والثغرات ، وتباين أنظمة اللجوء والاستقبال والعودة الوطني، كلها مؤثرات فاقمت المتاعب. فإجراءات الفحص والحدود ، والحدود الخارجية المعززة ، وإجراءات اللجوء والعودة الأكثر اتساقًا في إطار النهج الأكثر تكاملاً للإطار المشترك، اضافت الحاجة والعبء لتعزيز كبير لشنغن.

تعزيز مكافحة تهريب المهاجرين

حيث ينطوي التهريب على الاستغلال المنظم للمهاجرين، وبالتالي القليل من الاحترام للحياة البشرية سعيًا وراء الربح. وما يترتب على ذلك من أن هذا النشاط الإجرامي يضر بالأهداف الإنسانية وأهداف إدارة الهجرة للاتحاد الأوروبي. تركز خطة عمل الاتحاد الأوروبي الجديدة ٢٠٢٥-٢٠٢١ لمكافحة تهريب المهاجرين على مكافحة الشبكات الإجرامية، ومماشياً مع استراتيجية الاتحاد الأمني للاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون وتدعم عمل أجهزة إنفاذ القانون للتصدي لتهريب المهاجرين، والذي غالباً ما يرتبط أيضاً بالاتجار في البشر. الكائنات البشرية. وعليه تبنى خطة العمل على عمل اليوروبول والمركز الأوروبي لتهريب المهاجرين التابع لها، وفرونتكس، ويوروبجست، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون. حيث تعالج التدابير الجديدة والتعاون المعزز بين الوكالات التحديات في مجالات التحقيقات المالية واسترداد الأصول وتوثيق الاحتيال والظواهر الجديدة مثل التهريب الرقمي.

فقد أثبتت القواعد الحالية للقمع لتهريب المهاجرين على أنها إطار قانوني فعال لمكافحة أولئك الذين يسهلون الدخول والعبور والإقامة غير المصرح به. فالتحور على عمل في الاتحاد الأوروبي دون الوضع القانوني المطلوب هو أحد محركات التهريب إلى الاتحاد الأوروبي. ستقوم اللجنة بتقييم كيفية تعزيز فعالية توجيه عقوبات أصحاب العمل وتقييم الحاجة إلى مزيد من الإجراءات. وتعمل المفوضية أيضاً مع سلطة العمل الأوروبية لتنسيق جهود السلطات الوطنية وضمان التنفيذ الفعال للتوجيه، وهو أمر لا غنى عنه لردع الهجرة غير النظامية من خلال ضمان الحظر الفعال لتوظيف مواطني الدول الثالثة المقيمين بشكل غير قانوني.

تعتبر مكافحة التهريب تحدياً مشتركاً يتطلب التعاون والتنسيق الدوليين بالإضافة إلى الإدارة الفعالة للحدود. فقد أكد المؤتمر الوزاري في يوليو ٢٠٢٠ بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفارقة التصميم المتبادل لمعالجة هذه المشكلة. وتعمل خطة عمل الاتحاد الأوروبي الجديدة لمكافحة تهريب المهاجرين على تحفيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة، من خلال شراكات هادفة لمكافحة تهريب المهاجرين، كجزء من شراكات أوسع مع دول ثالثة رئيسية. وسيشمل ذلك دعم بلدان المنشأ والعبور في بناء القدرات من حيث أطر إنفاذ القانون والقدرة التشغيلية، وعلى تشجيع الإجراءات الفعالة من قبل الشرطة والسلطات القضائية. وللأغراض اعلاه، يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تحسين تبادل المعلومات مع البلدان الثالثة والعمل على أرض الواقع، من خلال دعم العمليات المشتركة وفرق التحقيق المشتركة، فضلاً عن الحملات الإعلامية حول مخاطر الهجرة غير النظامية والبدائل القانونية.

تستمر عمليات وبعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة في تقديم مساهمة مهمة، حيث تكون مكافحة الهجرة غير النظامية أو تهريب المهاجرين جزءاً من ولاياتها. استكمالاً للبعثات الحالية، مثل بعثة EUCAP في منطقة الساحل في النيجر و EUBAM في ليبيا، فإن عملية EUNAVFOR MED IRINI جارية الآن في وسط البحر الأبيض المتوسط وتساعد على تعطيل شبكات التهريب.



واقع الحال أن غالبية المهاجرين يقومون برحلاتهم بطريقة منتظمة وآمنة، ويمكن أن يكون للهجرة الإدارة بشكل جيد، القائمة على الشراكة وتقاسم المسؤولية، آثار إيجابية على بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء. في عام ٢٠١٩، كان هناك أكثر من ٢٧٢ مليون مهاجر دولي، مع حدوث معظم الهجرة بين البلدان النامية. تشير الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والصراع، وكذلك تغير المناخ، إلى أن الهجرة ستظل ظاهرة رئيسية وتحديًا عالميًا في السنوات القادمة. فسياسات الهجرة التي تعمل بشكل جيد تصب في مصلحة البلدان الشريكة، والاتحاد الأوروبي، واللاجئين والمهاجرين أنفسهم.

ولغايات مكافحة تهريب المهاجرين، لابد من التعاون مع الشركاء على أساس المشاركة الثنائية أولاً وقبل كل شيء، إلى جانب الالتزام الإقليمي والمتعدد الأطراف. فتعتبر الهجرة أمرًا محوريًا لعلاقات الاتحاد الأوروبي الشاملة مع دول المنشأ والعبور الشريكة الرئيسية. لكل من الاتحاد الأوروبي وشركائه مصالحهم وأدواتهم الخاصة للعمل. يمكن أن توفر الشراكات الشاملة والمتوازنة والمصممة خصيصًا منافع متبادلة في الاقتصاد والتنمية المستدامة والتعليم والمهارات والاستقرار والأمن والعلاقات مع المغتربين.

ويحتاج هذا النهج إلى نشر مجموعة واسعة من أدوات السياسة، وللمؤسسات الأوروبية لهذه الغاية المرونة في أن يكون مصممًا خصيصًا وقادرًا على التكيف بمرور الوقت. فالتعامل مع السياسات المختلفة مثل التعاون الإنمائي، والأمن، والتأثيرات، والتجارة، والزراعة، والاستثمار والتوظيف، والطاقة، والبيئة وتغير المناخ، والتعليم، بدون معزل عن غيرها. فالمشاركة على مستوى الاتحاد الأوروبي والتنسيق الفعال بين مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والشركاء ضروري على جميع المستويات: الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف. فقد أظهرت التجربة أن المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في شراكات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال تجميع الأموال والخبرات عبر الصناديق الاستثمارية المختلفة للاتحاد الأوروبي، هو مفتاح النجاح.

فقد عمل الاتحاد الأوروبي على شراكات نشطة مع هيئات الأمم المتحدة (UN) والتعاون الوثيق مع وكالاتها. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يبنى على التقدم المهم الذي تم إحرازه على المستوى الإقليمي، من خلال الحوارات والأطر المخصصة ومن خلال الشراكات مع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي. يمكن للمزيد من الشراكات المبتكرة البناء على النموذج الإيجابي لفريق العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن ليبيا. يتسم السياق المحدد لإطار ما بعد كوتونو مع الدول في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بأهمية خاصة في صياغة التعاون في مجال الهجرة وتفعيله بشكل فعال.

التمويل لتحقيق أهداف الهجرة

أثبت تمويل الاتحاد الأوروبي للاجئين وقضايا الهجرة خارج الاتحاد الأوروبي، والذي بلغ أكثر من ٩ مليارات يورو منذ عام ٢٠١٥، أنه لا غنى عنه لتحقيق أهداف الهجرة في الاتحاد الأوروبي. وفي يوليو ٢٠٢٠، أكد المجلس الأوروبي أنه يجب تطوير هذا الأمر بشكل أكبر وبطريقة أكثر تنسيقًا في البرامج عبر العناوين ذات الصلة ميزانية الاتحاد الأوروبي.

حماية المهاجرين ودعم البلدان المضيفة

يعتمد عمل الاتحاد الأوروبي على تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة على مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال. غذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٠ مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال قد تشردوا قسراً في جميع أنحاء العالم، مع ما يقرب من ٣٠ مليون لاجئ وطالب لجوء. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يبني على سجل حافل من التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء في تقديم هذا الدعم. فقد ساعد الإجراء الإنساني للأشخاص من ليبيا إلى آليات العبور في حالات الطوارئ في النيجر ورواندا لإعادة التوطين فيما بعد، الفئات الأكثر ضعفاً على الهروب من الظروف اليائسة. وستظل مساعدة اللاجئين المتضررين من الأزمة السورية والدول المضيفة لهم ضرورية، حيث يستفيد ملايين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في تركيا أو لبنان أو الأردن أو العراق من الدعم اليومي، من خلال أدوات مخصصة مثل مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا والصندوق الاستثماري الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية. فقد تم التأكيد عليه في ديسمبر ٢٠١٩ في المنتدى العالمي للاجئين، فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على الحفاظ على التزامه القوي بتقديم الدعم المنقذ للحياة لملايين اللاجئين والنازحين، فضلاً عن تعزيز الحلول الموجهة نحو التنمية المستدامة.

بناء الفرص الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مزود للمساعدة الإنمائية في العالم، مما في ذلك قضايا الهجرة. العمل على بناء مجتمعات مستقرة ومتناسكة، للحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز التنمية البشرية، والوظائف والفرص الاقتصادية، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والأمن، والتصدي لتحديات تغير المناخ. كما يسهم الاتحاد عبر تسخير العديد من السياسات الأخرى للمساعدة في بناء الاستقرار والازدهار في البلدان الشريكة عبر برامج مواجهة ومنع النزاعات وحلها، فضلاً عن السلام والأمن والحكم، وسياسات التجارة والاستثمار التي تساهم في معالجة الأسباب الجذرية من خلال خلق فرص عمل ووجهات نظر لملايين العمال والمزارعين في جميع أنحاء العالم. يضاف لذلك استغلال إمكانات التحويلات بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية. كما يساعد التعاون في التعليم والمهارات والبحث، وكذلك في سياسات مثل الرقمية أو الطاقة أو النقل، على تعميق التنمية الاقتصادية. سيستخدم الاتحاد الأوروبي هذه السياسات حيثما كان ذلك مناسباً في المشاركة مع البلدان الشريكة بموجب الميثاق الجديد.

شراكات لتعزيز حوكمة الهجرة وإدارتها

يدعم شركاء الاتحاد الأوروبي تطوير إدارة قادرة وإدارة فعالة للهجرة بوصفهما عنصراً أساسياً في الشراكات ذات المنفعة المتبادلة التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطويرها. يمكن أن يدعم الاتحاد الأوروبي بناء القدرات بما يتماشى مع احتياجات الشركاء، الأمر الذي يساعد ذلك البلدان الشريكة على إدارة الهجرة غير النظامية والتهجير القسري ومكافحة شبكات تهريب المهاجرين. وينظر لنشر أدوات مثل الاتصال الاستراتيجي بشكل أكبر على أنها توفر معلومات عن فرص الهجرة القانونية وشرح مخاطر الهجرة غير النظامية، فضلاً عن مكافحة المعلومات المضللة. بالإضافة إلى ذلك، اعتماداً على السياقات والأوضاع، يمكن للاتحاد الأوروبي مساعدة البلدان الشريكة في تعزيز القدرات لإدارة الحدود، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات البحث والإنقاذ في البحر أو على الأرض، من خلال أنظمة اللجوء والاستقبال التي تعمل بشكل جيد، أو من خلال تسهيل إجراءات طوعية. العودة إلى بلدان ثالثة أو دمج المهاجرين.

يعمل الاتحاد الأوروبي على التعاون مع الدول الشريكة في مجال حوكمة الهجرة لضمان حماية حقوق المهاجرين واللاجئين ، ومكافحة التمييز واستغلال العمالة ، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال توفير الخدمات الأساسية. وقد يستهدف الدعم أيضًا تعظيم الأثر الإيجابي للهجرة وتقليل العواقب السلبية على البلدان الشريكة ، على سبيل المثال عن طريق تقليل تكاليف تحويل التحويلات ، أو الحد من «هجرة الأدمغة» ، أو تسهيل الهجرة الدائرية. وللدول الأعضاء دور رئيسي في تقديم هذا الدعم العملي ، عبر التعاون المثمر في مكافحة تهريب المهاجرين ، حيث تستفيد فرق التحقيق المشتركة من الخبرة العملية للإدارات الوطنية.

تعزير التعاون بشأن إعادة القبول وإعادة الإدماج

إن مؤشر سياسة إدماج المهاجرين (MIPEX) هو أداة مميزة وفريدة من نوعها تقيس السياسات المتعلقة بإدماج المهاجرين في الدول عبر الخمس قارات ، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الأخرى كالمملكة المتحدة وروسيا وتركيا وسويسرا وأوكرانيا وصربيا وألبانيا وأيسلندا ومقدونيا الشمالية والنرويج ومولدوفا ، بالإضافة إلى الدول الآسيوية كالهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية ، وإيضاً دول أمريكا الشمالية كالمكسيك والولايات المتحدة وكندا ، وأخيراً في أوقيانوسيا كأستراليا ونيوزيلندا .

لقد تم تطوير المؤشرات السياسية لخلق صورة متعددة الأبعاد وغنية لفرص المهاجرين للمشاركة في المجتمعات الأخرى . يغطي مؤشر سياسة إدماج المهاجرين الآن الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٩ . ويعتبر هذا المؤشر أداة مفيدة لمقارنة وتقييم أداء الحكومات لتعزيز إدماج المهاجرين في جميع الدول التي خضعت إلى تحليل . يقوم هذا المشروع بإعلام الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة وإشراكها وذلك حول كيفية استخدام المؤشرات لتحسين إدارة (حوكمة) الإدماج وفاعلية السياسات المرتبطة به. لذلك ، يقوم هذا المشروع بتحديد وقياس سياسات الإدماج ويحدد الروابط بين سياسات الإدماج ونتائجها وتفاعل الأشخاص وأراءهم (الرأي العام) وذلك بالاعتماد على الدراسات العلمية الدولية .

تم الاعتراف بمؤشر سياسة إدماج المهاجرين كدليل مرجعي سريع مشترك في جميع أنحاء أوروبا وذلك بفضل صحة ودقة مؤشراته ، حيث يقوم صناع السياسات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأوروبية والدولية والباحثون باستخدام بياناته ليس فقط لمقارنة وفهم سياسات الإدماج الوطنية ، بل لتحسين معايير المعاملة على قدم المساواة . لقد قام مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية بمقارنته بمؤشرات أخرى وتوصل إلى أنه لا يوجد مؤشر آخر يقدم نفس النتائج ونطاق الشمول الذي يقدمه في الوقت الحالي .

يهدف مؤشر سياسة إدماج المهاجرين إلى معالجة الجهود الكبيرة والمعاناة التي يبذلها الجهات الفاعلة في مجال إدماج المهاجرين للعثور على بيانات بحثية شاملة وحديثة وتحليلات رقمية يمكن استخدامها والاستناد إليها في السياسات والمقترحات والمشاريع الرامية نحو التغيير لتحقيق المساواة في بلادهم ، لذلك يهدف مؤشر سياسة إدماج المهاجرين إلى توفير أداة شاملة يمكن استخدامها لتقييم سياسة الإدماج وتحسينها ومقارنتها ، يشمل المؤشر ٥٢ دولة وذلك لتوفير رؤية واضحة لسياسات الإدماج عبر مجموعة واسعة من البيئات المختلفة .



يعد هذا المؤشر بمثابة مصدر إلهام نحو العمل للمجتمع المدني ، فقد تم استخدام بيانات المؤشر من قبل المجتمع المدني وذلك لإجراء تقيييمات للتشريعات المقترحة حول إدماج المهاجرين .

وفي إطار الميثاق الجديد للسياسات الأوروبية للجوء والهجرة يسعى الاتحاد الأوروبي عبر خطوط العمل مثل خلق الفرص الاقتصادية أو زيادة الاستقرار أو معالجة تهريب المهاجرين إلى تقليل عدد الوافدين غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي وأعداد أولئك الموجودين في الاتحاد الأوروبي الذين ليس لديهم الحق في البقاء. ومع ذلك ، بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم الحق في البقاء ، تم العمل على نظام فعال للعودة. كما أن خيارات العودة الطوعية قائمة ضمن اطار العمل عن كتب مع بلدان المنشأ والعبور كشرط أساسي لنظام العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج الذي يعمل بشكل جيد، حيث يتطلب ذلك حملة جديدة لتحسين التعاون بشأن إعادة القبول مع بلدان ثالثة ، واستكمالها بالتعاون في مجال إعادة الإدماج ، لضمان استدامة عمليات العودة.

يضاف لهذا المسلك، منهج استخدام سياسة التأشيرات للحد من طلبات اللجوء التي لا أساس لها من البلدان الخالية من التأشيرات، مع الأخذ في الاعتبار أن ما يقرب من ربع طلبات اللجوء التي تلقتها الدول الأعضاء تم تقديمها من قبل المتقدمين الذين يمكنهم الدخول إلى منطقة شنغن + بدون تأشيرة. فمن شأن المزيد من التعاون وتبادل المعلومات أن يساعد في الكشف عن إساءة استخدام التأشيرات. توفر آلية تعليق التأشيرات تقييماً منهجياً للدول التي لا تحتاج إلى تأشيرة مقابل معايير تشمل مخاطر الهجرة غير النظامية وطلبات اللجوء التعسفية. يمكن أن يؤدي هذا في النهاية إلى إزالة دول ثالثة من قائمة الدول التي لا تحتاج إلى تأشيرة. ويجدر ملاحظة أن سياسات الاتحاد الأوروبي تنظر إلى أن أحد المكونات المهمة لاستراتيجية العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستقبلية من وضع مناهج جديدة في بلدان ثالثة ، وتشمل روابط أفضل مع مبادرات التنمية والاستراتيجيات الوطنية الأخرى، لبناء قدرات وملكية البلدان الثالثة.

وتدعم فرونتكس العودة الطوعية والمغادرة الطوعية وفي عام ٢٠٢١ اعتباراً من ٥ سبتمبر ٢ ، تمت عمليات العودة الميسرة التي قامت بها فرونتكس ، وكل ذلك عبر رحلات مجدلة. أكدت الأحداث الأخيرة على الحدود الخارجية دور فرونتكس الأساسي في المساعدة الدول الأعضاء وتعزيز وتنسيق والمساهمة في تطوير مشترك إدارة الحدود المتكاملة مع الاتحاد الأوروبي. حدود أوروبية قوية وفعالة وجيدة الأداء وخفر السواحل يجب أن يكون هدفاً مشتركاً للاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمجلس للمفوضية دور في ضمان وكالة فعالة وخاضعة للمساءلة. عضو تلعب الدول أيضاً دوراً رئيسياً من خلال مجلس الإدارة لضمان مصلحة الوكالة الحوكمة والإدارة السليمة والشفافية الكاملة ، وكلها أكثر أهمية من الوكالة زيادة المسؤوليات.

تطوير المسارات القانونية لأوروبا / الهجرة القانونية

يمكن للهجرة القانونية أن تعود بالنفع على المجتمعات والاقتصادات بينما تحتفظ الدول الأعضاء بالحق في تحديد حجم قبول الأشخاص القادمين من دول ثالثة للبحث عن عمل ، تحتاج سياسة الهجرة المشتركة في الاتحاد الأوروبي إلى أن تعكس تكامل اقتصاد الاتحاد الأوروبي وترابط أسواق العمل في الدول الأعضاء. لهذا السبب تحتاج سياسات الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين أسواق العمل الوطنية كوجهات للهجرة. يجب عليهم أيضاً مساعدة الدول الأعضاء على استخدام عضويتها في الاتحاد الأوروبي كأساس في جذب المواهب.



إعادة التوطين هي طريقة مجربة ومختبرة لتوفير الحماية للاجئين الأكثر ضعفاً. ففي شهدت السنوات الأخيرة بالفعل زيادة كبيرة في إعادة التوطين في الاتحاد الأوروبي، وينبغي زيادة هذا العمل. توصي المفوضية بإضفاء الطابع الرسمي على المخطط المخصص لحوالي ٢٩٥٠٠ مكان لإعادة التوطين يجري تنفيذه بالفعل من قبل الدول الأعضاء، ولتغطية فترة عامين، ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بسبب جائحة COVID-١٩، لن يكون ذلك ممكناً للوفاء بجميع تعهدات إعادة التوطين خلال عام ٢٠٢٠).

ولضمان استمرار سلس لجهود الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين بعد عام ٢٠٢١ وللتأكيد على ريادة الاتحاد الأوروبي العالمية في إعادة التوطين، دعت المفوضية الدول الأعضاء لتقديم تعهدات اعتباراً من عام ٢٠٢٢ فصاعداً. سيتم دعم ذلك من قبل ميزانية الاتحاد الأوروبي وسيشمل مسارات تكميلية للحماية، مثل خطط القبول الإنسانية والتدابير مثل الدراسة أو الخطط المتعلقة بالعمل. سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً الدول الأعضاء التي ترغب في إنشاء خطط رعاية مجتمعية أو خاصة من خلال التمويل وبناء القدرات وتبادل المعرفة، بالتعاون مع المجتمع المدني، بهدف تطوير نموذج أوروبي لرعاية المجتمع، والذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج اندماج أفضل على المدى الطويل.

إذ يعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً مع البلدان الشريكة له على المسارات القانونية إلى أوروبا كجزء من شركات الهجرة، مما يفتح الطريق أمام التعاون في مخططات لمطابقة الأشخاص والمهارات واحتياجات سوق العمل من خلال الهجرة القانونية. في الوقت نفسه، يراد لهذه المسارات القانونية أن تسهم في الحد من الهجرة غير النظامية، والتي غالباً ما تؤدي إلى العمل غير المعلن عنه واستغلال العمالة في الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض تعزز المفوضية دعمها للدول الأعضاء لتوسيع نطاق الهجرة القانونية مع البلدان الشريكة كحافز إيجابي وبما يتماشى مع مهارات الاتحاد الأوروبي واحتياجات سوق العمل، مع الاحترام الكامل لكفاءات الدول الأعضاء.

ودعماً لهذا النهج، أظهرت المشاريع التجريبية للهجرة القانونية أنه من خلال توفير الدعم المستهدف، يمكن للاتحاد الأوروبي مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ المخططات التي تلبي احتياجات أصحاب العمل. كما فتح الاتحاد الأوروبي برنامج Erasmus + والتدريب المهني لمواطني البلدان الثالثة وقدم منحاً لدعم تعبئة الشتات. ومع ذلك، فإن نطاق وطموح المخططات الحالية لا يزال محدوداً. فمن شأن اتباع نهج معزز وأكثر شمولاً توفير التعاون مع البلدان الشريكة والمساعدة في تعزيز التنقل الدولي المفيد للطرفين.

فقد أطلقت المفوضية الأوروبية شركات المواهب في شكل التزام معزز لدعم الهجرة القانونية والتنقل مع الشركاء الرئيسيين، لتوفر إطاراً شاملاً لسياسة الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دعم تمويلي للتعاون مع دولة ثالثة، بغرض مطابقة احتياجات العمل والمهارات بشكل أفضل في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن كونها جزءاً من مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لإشراك البلدان الشريكة بشكل استراتيجي بشأن الهجرة. على أن يكون هناك مشاركة قوية للدول الأعضاء، وكذلك مشاركة القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين. وتوفر شركات المواهب إطاراً واحداً لتعبئة أدوات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، حيث يمكن أن تساهم تدفقات تمويل الاتحاد الأوروبي في مجال العلاقات الخارجية والشؤون الداخلية والبحث والتعليم (Erasmus +) وتجميع الشركاء بين الدعم المباشر لخطط التنقل للعمل أو التدريب مع بناء القدرات في مجالات مثل سوق العمل أو ذكاء المهارات، والتعليم والتدريب المهني، ودمج المهاجرين العائدين، من شأن ذلك كله التركيز الأكبر على مقدرة التعليم على المساعدة في دعم وتعزيز الاستثمار في المهارات المحلية.

جذب المهارات والموهبة إلى الاتحاد الأوروبي

إن من شأن الضغط الهيكلي المتوقع على مستوى القارة الأوروبية وما يخلقه على سوق العمل جراء شيخوخة القارة وما ينتظر تكملته من نقص مهارات معينة في مناطق وقطاعات مختلفة مثل الصحة والرعاية الطبية والزراعة، أن يجعل وجوب الاعتراف بمساهمة المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في تقليل فجوات المهارات وزيادة ديناميكية سوق العمل في الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٨، أصدرت الدول الأعضاء في الاتحاد أكثر من ٧٧٥٠٠٠ تصريح إقامة أولى لمواطني دول العالم الثالث لأغراض التوظيف يعمل عمال من دول ثالثة على سد النقص الرئيسي في عدد من المهن عبر الدول الأعضاء، بما في ذلك المهن التي كانت أساسية للاستجابة لـ COVID-١٩.

فلمعالجة أوجه القصور، واستجابةً للهدف العام المتمثل في جذب المواهب التي يحتاجها الاتحاد الأوروبي. تعمل المفوضية على تسهيل قبول العمال من مختلف مستويات المهارات في الاتحاد الأوروبي، والتنقل داخل الاتحاد الأوروبي لعمال البلدان الثالثة الموجودين بالفعل في الاتحاد الأوروبي. كما تؤيد مراجعة التوجيه الخاص بالمقيمين على المدى الطويل، والذي لا يستخدم حاليًا بشكل كافٍ ولا يوفر حقًا فعالاً للتنقل داخل الاتحاد الأوروبي، وصولاً لتحقيق الهدف عبر إنشاء وضع إقامة حقيقي طويل الأمد في الاتحاد الأوروبي، لا سيما من خلال تعزيز حق المقيمين لفترات طويلة في التنقل والعمل في الدول الأعضاء الأخرى. كما تجري مراجعة التصريح الفردي، وطرق تبسيط وتوضيح نطاق التشريع، بما في ذلك شروط القبول والإقامة للعمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة.

البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي - Blue Card

لقد قام الاتحاد الأوروبي بالإعلان عن تسهيلات جديدة للعيش والعمل في أوروبا، فقد قام المجلس الأوروبي باعتماد قواعد جديدة في السابع من تشرين الأول لعام ٢٠٢١، وذلك لجذب العمال ذوي الكفاءات العالية (المؤهلين تأهيلاً عالياً) من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاحتفاظ بهم، وخاصةً في القطاعات التي تُعاني نقصاً حاداً في اليد العاملة والمهارات المطلوبة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لقد تم اعتماد توجيه البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي لأول مرة في عام ٢٠٠٩. واقترحت المفوضية إصلاح القواعد في عام ٢٠١٦.



يوائم توجيه البطاقة الزرقاء الخاصة بالاتحاد الأوروبي كذلك شروط الدخول والإقامة للعمال ذوي المؤهلات العالية من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال :

- وضع معايير للقبول بصورة أكثر شمولاً
- تسهيل عمليات التنقل الداخلي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
- تسهيل الإجراءات الرامية إلى لم شمل الأسر
- تبسيط الإجراءات لأصحاب العمل المعترف فيهم
- منح مستوى عالي من الوصول إلى سوق العمل

وبناءً على ذلك ، يمكن للعمال ذوي المؤهلات والكفاءات العالية من الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي التقدم بطلب للحصول على «البطاقة الزرقاء - Blue Card» الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي تسمح لهم بالعيش والعمل في الاتحاد الأوروبي .

وعليه يجب على المتقدمين :

- أن يكون لديهم عقد عمل ساري المفعول أو عرض عمل ملزم للعمال ذو المؤهلات والكفاءات العالية لمدة ستة أشهر على الأقل
- أن يكون إجمالي الراتب السنوي المعروض لهم يفي بالحد الأدنى الذي حددته الدول الأعضاء (يمكن تطبيق حد أدنى بصورة أقل في حالات الخريجين الجدد أو المهنيين التي تحتاج بشكل خاص إلى العمال)
- فيما يتعلق بالمهنة الخاضعة للتنظيم : ينبغي أن تستوفي الشروط المقررة لممارسة المهنة
- فيما يتعلق بالمهنة غير الخاضعة للتنظيم : ينبغي أن يكون العمال حاصلين على مؤهلات مهنية عالية ذات صلة
- للمتقدمين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات : ينبغي أن يكون لديهم مهارات مهنية عالية ذات صلة



وبعد ذلك ، يتم إشعار المتقدمين بالقرار في غضون ٩٠ يومًا من تقديم الطلب ، وتقرر كل دولة عضو فترة صلاحية التصريح قياسية للبطاقة الزرقاء الخاصة بالاتحاد الأوروبي ، بحد أدنى ٢٤ شهرًا . إذا كان عقد العمل أقل من ٢٤ شهرًا ، فسوف يتم إصدار البطاقة لمدة العقد مضافًا إلى هذه المدة فترة ثلاث أشهر .

الحقوق التي يتمتع بها حاملي البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

- الدخول وإعادة الدخول والإقامة في أراضي الدولة العضو التي أصدرت البطاقة في الاتحاد الأوروبي
- الحصول على وظائف ذات كفاءة عالية في الدولة العضو التي أصدرت البطاقة
- معاملتهم بالطريقة ذاتها التي يُعاملها بها المواطنون من حيث التعليم والتدريب وظروف العمل والضمان الاجتماعي والحصول/الوصول إلى الخدمات
- إتاحة طلب لم شمل الأسرة مع تصاريح لنفس مدة البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي
- تجميع فترات الإقامة في دول أعضاء مختلفة ليكونوا قادرين ومؤهلين للحصول على تصريح إقامة طويل الأجل من الاتحاد الأوروبي .
- يمكن لحاملي البطاقة الزرقاء السفر إلى دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي لممارسة نشاط تجاري لفترة قصيرة
- يمكن لحاملي البطاقة الزرقاء بعد عام واحد في إحدى دول الاتحاد الأوروبي الدخول إلى دولة عضو أخرى والتقدم بطلب للحصول على بطاقة جديدة عبر إجراء سريع وبسيط
- يمكن أن تطبق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراءات مبسطة لأصحاب العمل المعترف بهم كإعفائهم من تقديم مستندات معنية وإشعارهم بالقرار خلال مدة زمنية أقصر من الأشخاص العاديين .

إن القواعد الجديدة سوف تعزز مكانة الاتحاد الأوروبي كوجهة عالمية رائدة لجذب العمالة ذات المؤهلات والكفاءات العالية مع توفير المرونة لهم في التنقل ومنحهم فرصة لم شمل الأسرة ، وأن المستفيدين من الحماية الدولية كاللاجئين ، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على البطاقة الزرقاء الخاصة بالاتحاد الأوروبي في الدول الأعضاء غير تلك الدول التي منحوا فيها حق اللجوء أو حالة حماية أخرى . ووفقًا للوائح الجديدة ، سوف ينخفض الحد الأدنى لمدة عقد العمل أو عرض العمل الملزم أمام المتقدمين من خارج الاتحاد الأوروبي إلى ٦ أشهر بدلاً من ١٢ شهرًا المعمول بها حاليًا ، بالإضافة إلى ضرورة إبراز المرشحين دليلاً يثبت حيازتهم مؤهلات عالية أو مهارات مهنية .

وقد قام البرلمان الأوروبي بإجراء تعديلات على لوائح البطاقة الزرقاء الأوروبية وذلك للتخفيف من نقص الأيدي العاملة في أوروبا ، وإن البطاقة الزرقاء هي الخيار الأكثر مرونة للمهاجرين من ذوي المهارات العالية و تسمح البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي، التي تم تقديمها منذ حوالي ١٠ سنوات، لأصحاب العمل في أوروبا بتوظيف أشخاص من خارج دول الاتحاد الأوروبي، كما ستكون هذه الخطوة أيضاً ذات فائدة لدول الاتحاد الأوروبي من خلال المساعدة في سد الفجوات في القطاعات المهمة في سوق العمل.

دعم الاندماج من أجل مجتمعات أكثر شمولاً

يمكننا تعريف إعادة التوطين بأنه « اختيار ونقل اللاجئين من الدولة الذي سعوا للحماية فيها إلى دولة أخرى وافقت على الاعتراف بهم كلاجئين ومنحهم تسوية دائمة. تزود الدول الموطنة اللاجئين بالحماية القانونية والمادية، بما في ذلك الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون بما في ذلك الوصول في نهاية المطاف للحصول على الجنسية. إعادة التوطين هو واحد من ثلاثة حلول دائمة للاجئين، الآخران هما العودة الطوعية أو الاندماج في المجتمع المضيف». تسمح إعادة التوطين للاجئين المحتاجين للحماية بدخول الاتحاد الأوروبي بشكل آمن وقانوني دون الاضطرار إلى تعريض حياتهم للخطر عبر القيام برحلات خطيرة (كتلك التي تسبب وفيات كبيرة في البحار) ، ومنذ عام ٢٠١٥ ، ساعد برنامجان ناجحان لإعادة التوطين برعاية الاتحاد الأوروبي أكثر من سبعين ألف شخصاً من الأشخاص الأكثر ضعفاً والأشد حاجةً للحماية الدولية للعثور على مأوى في الاتحاد الأوروبي .

في المقابل ، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تعطيل عمليات إعادة التوطين وتحول البرنامج الذي كانت مدته عام واحد إلى برنامج مدته عامان (٢٠٢٠-٢٠٢١) . لذلك ، لضمان استمرار جهود إعادة التوطين في الاتحاد الأوروبي بشكل سلس ، ينبغي النظر في برامج إعادة التوطين الجديدة اعتباراً من عام ٢٠٢٢ وما بعد ، مع مراعاة الموارد المالية المخصصة في صندوق اللجوء والهجرة للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٧) لدعم التزام وتعهد الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بالعمال الموسمين ، يعتمد اقتصاد الاتحاد الأوروبي على عدد كبير من العمال الموسمين من خارج الاتحاد الأوروبي ، حيث واجه الاتحاد نقصاً متزايد في العمالة . لذا اعتمد المجلس والبرلمان توجيهاً يتعلق بالعمال الموسمين في عام ٢٠١٤ ، وهو يحدد الشروط التي يمكن بموجبها للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الدخول إلى الاتحاد والبقاء فيه كعمال موسمين ، مما يساعد على تبسيط وتنسيق قواعد القبول عبر الدول الأعضاء ، وحماية العمال الموسمين من هارج الاتحاد الأوروبي من ظروف العمل السيئة والاستغلال ، بالإضافة إلى معالجة مشكلة العمال الموسمين من خارج الاتحاد الأوروبي الذي يقيمون بشكل غير نظامي في الاتحاد الأوروبي .

وتفهماً أن وضع نظام صحي وعادل لإدارة الهجرة هو ضمان لكل شخص مقيم في الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني يمكنه المشاركة والمساهمة في رفاهية وازدهار وتماسك المجتمعات الأوروبية. ففي عام ٢٠١٩ ، كان ما يقرب من ٢١ مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي مقيمين بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي. فالاندماج الناجح يفيد كل الأفراد المعنيين والمجتمعات المحلية التي يندمجون فيها. وعلى الرغم من قصص النجاح العديدة ، لا يزال عدد كبير جداً من المهاجرين والأسر من أصول مهاجرة يواجهون تحديات من حيث البطالة ونقص فرص التعليم أو التدريب والتفاعل الاجتماعي المحدود. على سبيل المثال ، في عام ٢٠١٩ ، كان لا يزال هناك نقص كبير في فرص العمل للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي عند حوالي ٦٠٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٦٤ عاماً ، مقارنة بحوالي ٧٤٪ لمواطني البلدان المضيفة.



إن دمج المهاجرين وأسرهم هو جزء أساسي من أجندة الاتحاد الأوروبي الأوسع لتعزيز الاندماج الاجتماعي. في حين أن سياسة التكامل هي في الأساس مسؤولية الدول الأعضاء. فقد كثف الاتحاد الأوروبي دعمه للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين منذ اعتماد خطة العمل ٧٠ لعام ٢٠١٦. تعمل شبكة التكامل الأوروبية على تعزيز التعاون والتعلم المتبادل بين السلطات الوطنية المسؤولة عن التكامل. كما عزز الاتحاد الأوروبي التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني وأقام شراكات جديدة مع أصحاب العمل والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كما جددت المفوضية مؤخراً الشراكة الأوروبية للاندماج مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لتوفير فرص للاجئين للاندماج في سوق العمل الأوروبية.

وجدير بالذكر هنا أن المفوضية الأوروبية توصلت لخطة عمل بشأن التكامل والشمول للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤، معها يكون اندماج المهاجرين وأسرهم جانباً أساسياً، بحيث يوفر العمل توجيهاً استراتيجياً ويحدد إجراءات ملموسة لتعزيز دمج المهاجرين والتماسك الاجتماعي الأوسع، والجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين والاعتراف بأن الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية لديها دور رئيسي تلعبه. وستعتمد على جميع السياسات والأدوات ذات الصلة في المجالات الرئيسية مثل الإدماج الاجتماعي، والتوظيف، والتعليم، والصحة، والمساواة، والثقافة والرياضة، وتحدد كيف ينبغي أن يكون اندماج المهاجرين جزءاً من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في كل منها.

الأطر القانونية لتعزيز ادماج المهاجرين

يقوم المؤشر بقياس السياسات التي تُعزز ادماج المهاجرين في جميع المجتمعات، ويعتمد الإدماج المدني والاجتماعي على مفهوم تكافؤ الفرص للجميع. لذا يجب أن يتمتع المهاجرين من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بفرص متكافئة حتى يتمكنوا من عيش حياة كريمة ومستقلة ونشطة مثل بقية السكان الأصليين. وأما عن الناحية المدنية، ينبغي أن يلتزم جميع السكان بالحقوق والمسؤوليات المتبادلة على أساس المساواة. فعند شعور المهاجرين بالثقة والترحيب والأمان، فإن ذلك سوف يدفعهم إلى الاستثمار في الدول التي هاجروا إليها مع تقديمهم مساهمات قيمة وفعالة للمجتمع. وبمرور الوقت وهم في الدولة المضيفة، يمكن للمهاجرين أن ينتهزوا المزيد من الحقوق والفرص والمسؤوليات، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الجنسية الوطنية الكاملة في حال رغبتهم بذلك.

تعد عملية ادماج المهاجرين عملية خاصة بقدرات واحتياجات كل فرد وكل مجتمع، وعلى الرغم من أن سياسة الحكومة هي إحدى العوامل التي تؤثر على إدماج المهاجرين، إلا أنها تعتبر حيوية لتحديد الإطار السياسي والقانوني الذي تحدث فيه جوانب مختلفة من عمليات الإدماج. يمكن لأية دولة أن تسعى إلى تحقيق نتائج متساوية وإزالة العقبات وعضوية متساوية عبر الاستثمار في المشاركة الفعالة للجميع واكتساب الكفاءات بين الثقافات ومنح مسؤوليات ماثلة وممارسة الحقوق.

عمليات الرصد المنتظمة

يهدف هذا المؤشر إلى أن يكون تقييمًا منتظمًا لمجموعة واسعة من المجالات السياسية ، والتي تعتبر مهمة للغاية لتحقيق فرصة ادماج المهاجرين ، يمكن للدول الاستفادة من السياسات المعيارية العليا وأحد المعايير الدولية ، ويركز الإصدار الأخير من هذا المؤشر على ثمانية مجالات سياسية وهي :

المشاركة السياسية

لا يتم منح المواطنين الأجانب حق الاقتراع أو استشارتهم أو إعلامهم أو مشاركتهم في المجتمع المحلي والحياة العامة بشكل منتظم في معظم الدول . تعد المشاركة السياسية للمهاجرين من أضعف مجالات سياسة ادماج المهاجرين ، حيث لا يُمنح معظمهم سوى القليل من الفرص لتحسين السياسات والتوعية التي تؤثر عليهم يوميًا . وفي حالة دول الاتحاد الأوروبي ، يكون للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي حقوق تصويت محلية محدودة . نادر ما يكون للمهاجرين إمكانية الاعتماد على منظمات وهيئات استشارية قوية ذات دعم جيد ، كما وتختلف فرصهم السياسية من دولة إلى أخرى بشكل كبير . إن معظم السياسات تحرم المهاجرين من فرصة أن يسمعون السياسيون مما يعني أن لديهم فرصة قليلة الاحتمال ليس فقط للتصويت وإنما للمساهمة في تحسين الحياة العامة . تقوم السياسات إلى حد كبير بتحديد حجم الدور الذي سوف يلعبه المهاجرون أو إمكانية دورهم المتساوي في الحياة العامة أم لا . تساعد السياسات الشاملة على سد الفجوة الديمقراطية بين المهاجرين وغير المهاجرين ، ففي ظل هذه السياسات التي تشمل المهاجرين ، من المرجح أن يكون هناك فرصة للمهاجرين للمشاركة من خلال التصويت في الانتخابات بالإضافة إلى ابداء مساهماتهم الفعالة . وبمرور الوقت الذي يقضيه المهاجرون في الدول المضيفة ، فإنهم بطورون مستويات مماثلة من المشاركة السياسية والرضا والثقة مثل عامة الناس.

التعليم :

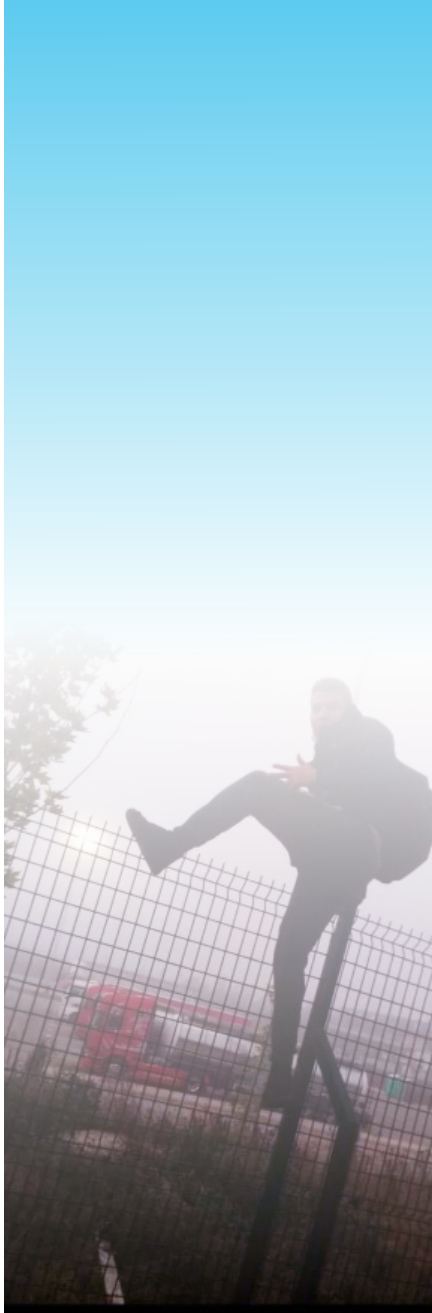
يعد التعليم أولوية متزايدة لإدماج المهاجرين ولكن استجابة أنظمة التعليم بطيئة للغاية في الاستجابة لاحتياجات الأطفال المهاجرين . يُعد التعليم هو نقطة الضعف الأكبر في سياسات ادماج المهاجرين في معظم الدول ، حيث يتلقى معظم الطلاب المهاجرين دعمًا قليلًا في العثور على الفصل أو المدرسة المناسبة ، بحيث تترك معظم الدول هذا الأمر لنظام التعليم العام (الحكومي) لإصلاح المشاكل الثقافية أو مفاقمتها . يكون استهداف سياسات التعليم بشكل أفضل في الدول ذات العدد الكبير من الطلاب المهاجرين ، وتتخذ دول الشمال الأوروبي نهجًا فرديًا قائمًا على الاحتياجات ، فقد طور بعضها سياسات تعليمية قوية من خلال التعددية الثقافية ، وبعضها الآخر ركز على توفير دعم إضافي للفئات الاجتماعية الضعيفة . لهذه السياسات تأثيرات أكاديمية مختلفة إيجابية على الأطفال المحتاجين المؤهلين للاستفادة منها مما يساعد جميع الطلاب بما فيهم المهاجرين على الشعور بالأمان واعتبار المدرسة بيتهم الثاني . يطور التلاميذ المهاجرون شعورًا مشابهًا لانتفاء والفخر في المدرسة مثل أقرانهم من غير المهاجرين في ظل سياسات شمولية وأكثر تطورًا .

الإقامة الدائمة

قد يكون تأمين الإقامة الدائمة هو خطوة أساسية في طريق الحصول على المواطنة الكاملة بالإضافة إلى الحصول على نتائج ادماج أفضل للمهاجرين . معظم المهاجرين استقروا لفترة طويلة بما يكفي لتقديم طلبات الحصول على الإقامة الدائمة . يبدو أن سياسات الإقامة الدائمة هي أكثر أهمية على المدى الطويل بالنسبة للمهاجرين لتثبيت وترسيخ أنفسهم وعائلاتهم في دولتهم الجديدة والتي توفر لهم عملاً أكثر استقراراً . وفي المقابل ، يمكن أن تؤدي السياسات التقييدية حول الإقامة الدائمة إلى تقييد المهاجرين في أعمال محفوفة بالمخاطر وفي أوضاع غير ملائمة من الناحية القانونية . أما في حالة توفر سياسات شاملة ، عندها من المرجح أن يبقى المهاجرون لفترة طويلة في الدولة المضيفة ويستقروا فيها ويحصلون على وظائف أفضل وأمن .

لم شمل الأسرة :

تقوم سياسات لم شمل الأسرة بتحديد ما إذا كان يمكن للأسر المنفصلة لم شملها والاستقرار في موطنها الجديد وما هي الفترة الزمنية اللازمة لحدوث ذلك . يمكن للتغيرات العديدة التي تحدث على السياسات المتعلقة بلم شمل الأسرة في الدول أن تكون ذات أهمية كبيرة لرفاهية عدد قليل من العائلات التي انفصلت عن بعضها البعض وتفرقت بسبب الحدود الدولية . إن لهذا السياسات أثر كبير على حق المهاجرين في الحياة الأسرية ، وفي ظل سياسات شاملة تشمل المهاجرين ، فمن المرجح أن تلتقي العائلات المهاجرة المنفصلة ، وتستقر في الدول المضيفة لها ، تبحث فيه عن مكان أفضل للعيش وفرص عمل أفضل وحتى أنها تكبر وتشيخ بكرامة بداخلها . في المقابل ، فإن السياسات التقييدية تجعل ذلك أمراً أكثر صعوبة بالنسبة للعديد من أنواع العائلات المهاجرة .



الحراك في سوق العمل (حركة العمال الوافدين في سوق العمل):

يحدث الإدماج في سوق العمل بمرور الوقت ويعتمد ذلك على مهارات المهاجرين وأسباب الهجرة و على السياسات العامة . قد تكون بعض السياسات الفعالة المتعلقة بالعمالة جديدة وضيقة النطاق بحيث لا تشمل العديد من النساء والرجال المحتاجين إليها من خارج الاتحاد الأوروبي ، والذي نادراً ما يحصلون على أي مزايا أو تدريب .

فهل سوف يتمتع المهاجرون بفرص وحقوق متساوية للوصول إلى فرص العمل وتحسين مهاراتهم؟ ، سوف تكون السياسات المتعلقة بتسهيل حركة العمال الوافدين في سوق العمل بمثابة الوصول إلى منتصف الطريق المتمثل في تعزيز العمالة متساوية الجودة والمهارة على المدى الطويل. يمكن لأفراد الأسرة من المهاجرين والمقيمين الدائمين الوصول إلى سوق العمل والحصول على تدريب مناسب في العديد من الدول ، ولكن لا تزال المساواة الكاملة في الفرص والحقوق في سوق العمال بعيدة المنال وخاصاً في القطاع العام . يمكن أن يتم الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية للمهاجرين الوافدين واعتمادهم على خدمات التوظيف العامة بنفس القدر تقريباً الذي يتمتع به المواطنين الأصليين ، ولكن لا يمكنهم الاعتماد على البرامج القوية المستهدفة ، فقد يشكل هذا النقص في توفير دعم تعقيدات بالنسبة للفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء والشباب .

يتمتع المهاجرون الوافدين بفرض أفضل للدعم الموجه والعمل في أوروبا الغربية وخاصة في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (EU15) إلى جانب كندا . وقد تمثل أقل وأضعف دعم للمهاجرين في إندونيسيا وسلوينيا والهند . ويختلف الوصول إلى فرص العمل والحقوق والدعم بشكل كبير عبر الدول ، وحتى بين الدول التقليدية للهجرة حيث يتمتع المقيمون الدائمون عمومًا بنفس الوصول إلى الضمان الاجتماعي والمساعدة التي يتمتع بها المواطنون و يختلف الوصول إلى الضمان الاجتماعي والمساعدة والدعم للمقيمين المؤقتين اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى . يمكن لهذه السياسات أن تجعل سوق العمل أكثر عدلاً للمهاجرين العاملين من خلال مساعدتهم على تأمين نفس أنواع الوظائف ذات الجودة المستقرة التي يتمتع بها غير المهاجرين. من المرجح أن يقوم المهاجرون من الرجال والنساء بتحسين لغتهم ومهاراتهم المهنية في البلاد واستخدامها بشكل فعال لتأمين وظائف أفضل متاحة في أسواق العمل ، وتساعد هذه السياسات في تشكيل الرأي العام وتعتبر بمثابة فرصة اقتصادية للاستفادة من المهاجرين .

الحصول على الجنسية

يمكن أن يؤدي تسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على الجنسية إلى زيادة معدلات التجنيس بشكل كبير إلى جانب تعزيز نتائج الإدماج . إن عمليات إزالة العقوبات التي تعترض المواطنة والتي يتعرض لها المهاجرين في جميع دول العالم سوف تساعد على أن يصبح المهاجرين مواطنين وطنيين ، بالإضافة إلى شعورهم بأنهم أعضاء متساوون مع غيرهم في المجتمع . تكون فرصة المهاجرين في الحصول على الجنسية كمواطنين متأثرة بشكل كبير بالسياسات المعمول بها ، ولا سيما السياسات المتعلقة بالجنسية المزدوجة ، واكتساب الجنسية عند الولادة ، والمتطلبات الإجرائية والقانونية . سوف تقوم السياسات الشاملة بتعزيز قبول المهاجرين ومشاركتهم السياسية وشعورهم بالانتماء والثقة ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي .

الصحة :

إن هناك اختلافات كبيرة في تغطية المهاجرين في الرعاية الصحية بالإضافة إلى الاختلافات الظاهرة في قدرتهم على الوصول / الحصول على الخدمات بين الدول ، وغالبًا ما تفشل السياسات في أخذ احتياجاتهم الصحية المحددة في الاعتبار. إن للفجوات الكبيرة داخل سياسات الدول أثر مباشرة وكبيرة على صحة المهاجرين . كما وتؤثر طريقة تعامل الحكومات مع المهاجرين بشكل كبير على مدى شعور المهاجرين لرضا عن صحتهم البدنية والعقلية . وفي ظل سياسات إدماج شاملة لهم ، فسوف ينتهي الأمر بالمهاجرين وغير المهاجرين بحصولنا على نتائج مماثلة فيما يتعلق بصحتهم والأمراض المزمنة وحتى الوفيات . وأما في ظل سياسات تقييدية ، سوف يكون المهاجرين أكثر عرضة من غير المهاجرين للمعاناة من هذه النتائج الصحية السيئة.

مكافحة التمييز

في على الرغم من أن القوانين المتعلقة بمكافحة التمييز أصبحت منتشرة بشكل متزايد ، إلا أن هناك سياسات وهيئات المساواة ضعيفة ، مما يعني أن ضحايا التمييز غالبًا ما يفتقرون إلى الدعم والمعرفة بحيث لا يمكنهم اتخاذ الخطوة الأولى في الطريق نحو العدالة وعدم التمييز حيث أن ضعفهم يدفعهم إلى عدم إبلاغ السلطات بما عانوه من تمييز وتجاربهم السابقة. البداية جاء الإصلاح ، أما الآن فقد حان وقت التنفيذ . إن التوسع البطيء لسياسات مكافحة التمييز في معظم الدول سوف يكون له تأثير طويل الأجل على وعي المهاجرين وثقافتهم مما يؤدي إلى إعادة تشكيل مواقفهم العامة في الإبلاغ عن التمييز . في حين أن التمييز يحدث في جميع المجتمعات ، فإن الأشخاص الذي يعيشون في الدول التي تملك سياسة قوية لمكافحة التمييز سوف يكونون على معرفة قوية بحقوقهم ويدركون بأن التمييز مشكلة كبيرة . ففي ظل سياسات شاملة وقوية ، فإن المهاجرين سوف يميلون إلى زيادة ثقتهم في النظام القانوني والشرطة بالإضافة إلى شعورهم بالثقة في المجتمع والنظام الديمقراطي للدولة . لذلك سوف يكون الأشخاص المدركون لحقوقهم أكثر الأشخاص الذي سوف يقومون بالإبلاغ عن التمييز ، كما سوف يقل احتمالية اعتبارهم أقلية تتعرض للتمييز



مطالب ووجهات نظر للمجتمع المدني

تخذت أزمة الهجرة في منطقة وسط المتوسط بُعداً إقليمياً، ولذلك ابتعدت السياسات الوطنية للدول الأوروبية الكبرى، مثل فرنسا وإيطاليا، أكثر فأكثر عن إطار الاتحاد الأوروبي. كما أدى وباء "كوفيد-١٩" إلى المزيد من أمانة قضية الهجرة وأوجد ذريعة لفرض قيود جديدة على تدفق البشر من الجنوب إلى الشمال. ونتيجة لذلك، عانت الدول المجاورة لأوروبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، في الوقت الذي تعمل فيه على إدارة تداعيات الوباء والوفاء بالتزاماتها بموجب منظومة منهكة من الاتفاقات الثنائية مع الدول الأوروبية. وعليه يمكن تبيين وجهات نظر منظمات المجتمع المدني من هذه السياسات عبر استعراض التوصيات التالية، التي تصلح لأن يتسلح بها النقابيين والتي تلقى استحساناً من الاتحاد العربي للنقابات:

- حيث تمثل سياسات الاتحاد الأوروبي إطاراً ومؤشراً واضحاً على تحوّل الاتحاد الأوروبي إلى تبني نهج تعاملي قصير الأجل مبني على الحوافز تجاه الهجرة واللجوء استجابةً لـ "أزمة الهجرة"، بالنظر للبنود الخاصة بالحوافز السلبية والعقوبات المترتبة على عدم الامتثال، أصبح لابد من تعديل السياسات بحيث تتضمن ما يفيد أن الهجرة إلى أوروبا لن تتوقّف وأن علاقات أوروبا الخارجية مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى إعادة فحص شامل لكي تمضي إلى الأمام بفعالية، فإن التداعيات على المدى الطويل تُنذر بأنها سلبية للغاية بالنسبة إلى الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حدّ سواء.

- الأخذ بعين الاعتبار أن الهجرة غير النظامية ليست جريمة والمهاجرين غير النظاميين ليسوا مجرمين، وبالتالي يجدر حظر مصطلح مهاجر غير قانوني واستبداله بمصطلح يتفق مع للقانون الدولي، يجب عدم تجريم الهجرة غير النظامية؛ القانون الدولي. فوفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٤٩ ديسمر ١٩٧٥، يجب عدم استخدام مصطلح غير قانوني لوصف المهاجرين غير النظاميين؛ فبحسب المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان والمهاجرين، فإن استخدام المصطلحات غير الصحيحة التي تصف الأفراد بأنهم غير قانونيين يساهم في زيادة الخطابات السلبية عن الهجرة وفي الوقت نفسه في تعزيز الصور النمطية ضد المهاجرين. علاوة على ذلك، فإن هذه الصيغة تضفي الطابع الشرعي على تجريم الهجرة، مما يساهم بدوره في عزلة المهاجرين وتهميشهم والتمييز ضدهم وسوء معاملتهم اليومية.

- أهمية تأسيس شركات مع دول في منطقة البحر المتوسط المجاورة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية الجيدة.

- أهمية توقيع اتفاقات تعاون ثنائية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص تدعمها مذكرات التفاهم بين الدول تشجع التعاون بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على التصدي للإتجار بالبشر من خلال تطوير واستخدام الآليات المناسبة، مثل الاتفاق الثنائي النموذجي للمجموعة بشأن التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة ECOWAS الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حماية الأطفال من الإتجار بهم عبر الحدود.

- وضع آليات محددة لتحديد الفئات الضعيفة بشكل خاص أو المعرضة لخطر الاتجار بهم، بما في ذلك الاطفال. وإنشاء آليات وطنية للإحالة، وإنشاء شبكات وطنية من المراكز المتخصصة من أجل تحديد وإحالة وتوفير الخدمات الملائمة للمنظور الجنساني والمتناسبة ثقافياً مع الأشخاص المتجر بهم، والتي يمكن أن تشمل أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وتوفير المساعدة والحماية للأشخاص المتجر بهم، بما في ذلك الرعاية الطبية، والمساعدة النفسية، وفترة للتفكير والتعافي، والتوظيف، والتعليم، وإعادة الإدماج و/ أو برامج إعادة التوطين، ودفع تكاليف السفر، والمساعدة القانونية، والحصول على التعويضات وسبل الانتصاف والقائمة ووضوح بروتوكولات وطنية أو إجراءات تشغيل موحدة بشأن تحديد هوية الضحايا ومساعدتهم وحمايتهم، بما في ذلك الضحايا الذين لديهم نقاط ضعف أو احتياجات خاصة. وكذلك وضع سياسات ومبادئ توجيهية بشأن كيفية التحقيق في الاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبيه، وتوفير التدريب لموظفي العدالة الجنائية المعنيين مثل ضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة. وإنشاء وحدات متخصصة متعددة التخصصات لإنفاذ قوانين مكافحة الاتجار أو مكاتب النيابة العامة المتخصصة للتحقيق الفعال في قضايا الاتجار وملاحقة مرتكبيه.

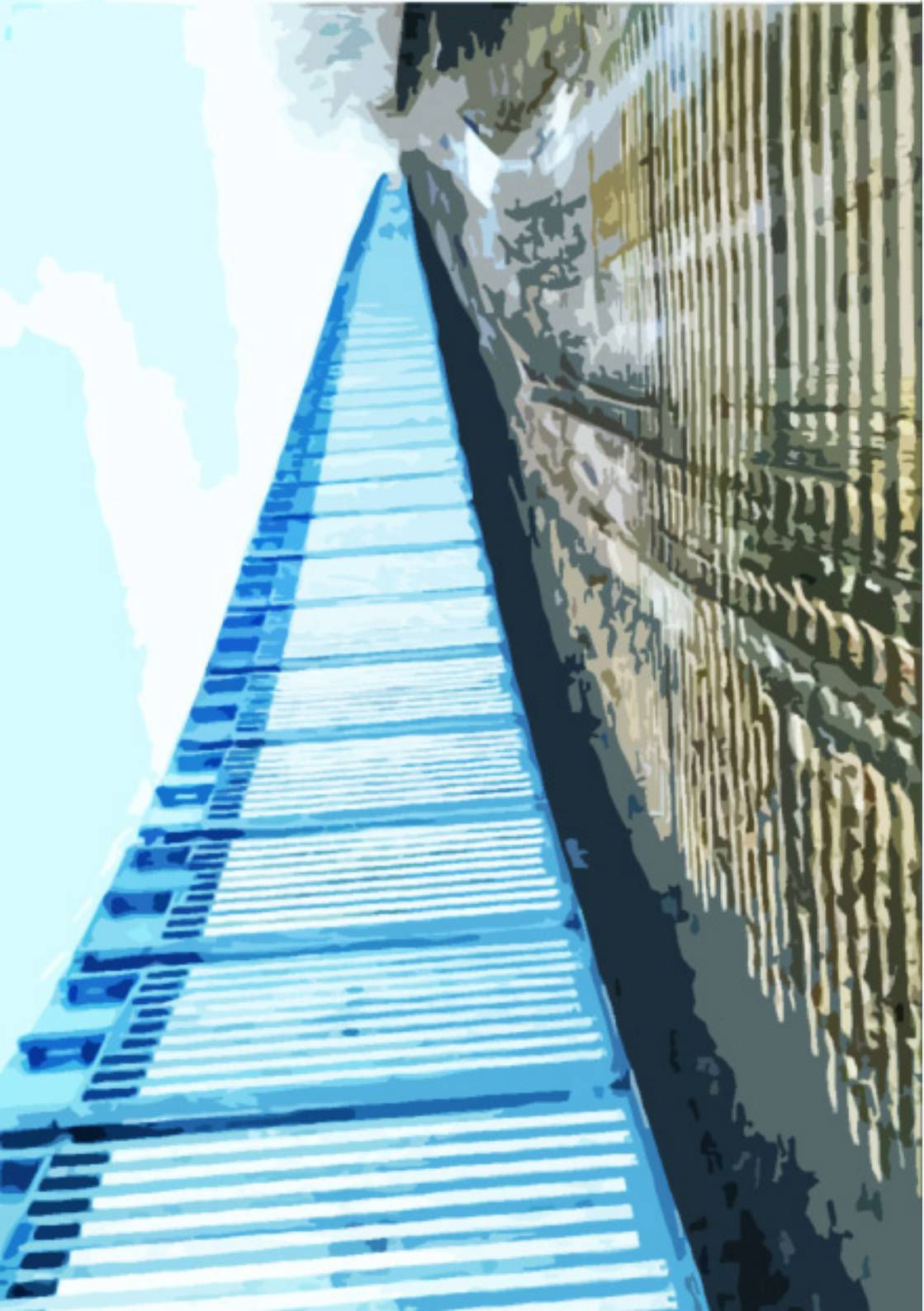
- الوصول إلى مستوى عال من التكامل مع تمويل كافٍ بين سياسات الهجرة والسياسة الخارجية في مجالات التعاون والتطوير حول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وتعزيز تعزيز السياسات والأطر القانونية الوطنية لضمان حماية حقوق المهاجرين من خلال إدراج الصكوك القانونية الرئيسية المتعلقة بحقوق المهاجرين وحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٩٧ و ١٤٣، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ضمان معاملة المهاجرين الذين تحتجزهم السلطات العامة معاملة إنسانية ونزيهة بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين أو جنسيتهم أو جنسهم أو أصلهم الإثني أو عرقهم أو غير ذلك، واتاحة جميع أشكال الحماية القانونية الواجبة التطبيق، بما في ذلك عند الإقتضاء، خدمات الترجمة الشفوية المؤهلة والمراعية للمنظور الجنساني، والوصول إلى قنصلياتهم، والحماية من الإحتجاز التعسفي، وفقاً للقانون الدولي والقواعد والمعايير.

- مراجعة الاتفاقيات ثنائية الجانب عن الهجرة غير الشرعية بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي. فإن واقع الحال يفيد أن ما أفسد العلاقة بين دول شمال المتوسط وجنوبه هو الاتفاقيات الثنائية والترتيبات الخاصة التي لا تتطلب قدراً يُذكر من الشفافية وتحد من آفاق الأمن والحلول المستدامة طويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية بالقضية، على عكس نواياها. ورغم أن المبادرات، المتمثلة في العديد من مشروعات الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، قامت على نوايا حسنة من حيث أهدافها ونطاقها العملي، فإن السياسات الوطنية في أكثرها قد أدت إلى تقويض مقاربات الاتحاد الأوروبي المشتركة ومن ثم نقضت الجهود الموجهة إلى معالجة أزمة المهاجرين من منبعها وليس بصفتها مشكلة "أمنية".

وتُعدّ إيطاليا الدولة الأنشط في إبرام الاتفاقات الثنائية مع نظيراتها في شمال أفريقيا، وقد وافقت على العديد من مثل هذه الاتفاقات مع ليبيا وتونس ومصر منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين. وقد أثرت هذه الاتفاقات في السياسات الداخلية للدول الثلاث لدرجة تجريم الهجرة جزئياً أو كلياً. فعلى سبيل المثال، تغيّرت العلاقة بين ليبيا وإيطاليا بشأن هذه القضية من حالة التعاون الودي إلى قطع العلاقات بالكامل. وبعد سنوات عدة من العمل المشترك المنسّق لإعادة المهاجرين من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية إلى ليبيا، توقفت إيطاليا عن استقبال الأعداد المتزايدة ومساعدتها من الوافدين بغض النظر عن المناطق التي أتوا منها.

وكانت الاتفاقات الثنائية، بدلاً من إطار الاتحاد الأوروبي، هي المحدد الأساسي لنهج الدول الأوروبية لاحتواء الهجرة في منطقة المتوسط ومعالجتها مع الشركاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفضلت دول شمال أفريقيا تاريخياً الاتفاقات الثنائية على إطار الاتحاد الأوروبي بسبب موثوقيتها بالتنفيذ والمصالح المشتركة التي تتضمنها، حيث لم يتم ضمان أي من هذين العنصرين ضماناً كاملاً داخل إطار الاتحاد الأوروبي بحكم أنه مبني على الإجماع بطبيعته. وتنزع هذه الاتفاقات الثنائية إلى التركيز الصريح على الاحتياجات الفورية المباشرة لكل من الطرفين بدلاً من التركيز على الأهداف والغايات الإقليمية الجوهرية طويلة الأجل. ومثل هذه المنظومة ستستلزم درجة أعلى من الشفافية، وقواعد إجرائية أكثر صرامة، وآلية فعالة للرصد والمتابعة والتقييم؛ ولكن القضية المفصلية هي أن الدول المعنية ليس من بينها دولة لديها مصلحة سياسية في تحقيق هذه النتائج.

- ضرورة الارتباط بين السياسات الأوروبية على مستوى إقليمي في جنوب البحر المتوسط خاصة بين الإدارة المنظمة لتدفق الهجرة وتبني سياسات توظيف فعالة وبعيدة منسقة مع سياسات اقتصادية وصناعية مناسبة.
- إعادة التفكير بعمق بالسياسات على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتصل بشروط الإقامة القانونية والترحيب والتكامل وإمكانية الطرق الدائرية المتكاملة (مما يجمع الطلب والتزويد والتدريب والتحصين الاجتماعي واللغوي ...) بين دول الأصل والهجرة بالإضافة إلى سياسات التطوير المشترك.
- ضرورة تضمين سياسات الهجرة الأوروبية تخطيطاً خاصاً لكيلا تصبح غير قابلة للتطبيق، وينبغي وضع الاتجاهات الرئيسية بمبادئ أساسية وركائز رئيسية تتناسب مع حاجات جميع سياسات الهجرة الأوروبية.
- ضرورة تشخيص محدث وشامل للهجرة يشمل ميزات تدفق الهجرة ووضع الأجانب المقيمين في دول مضيفة وتكامل السياسات.
- أهمية التعامل مع واقع الهجرة من وجهة نظر بنوية وشاملة وواسعة وسياسات متوازنة للتحكم بسياسات الهجرة وإدارتها بشكل منظم بما فيها التركيز الخاص على هجرة الأيدي العاملة مع مجموعة من سياسات التعاون والتطوير للدول الأصل.
- أهمية تبني نهج متكامل للهجرة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها متعددة الأبعاد وأسبابها الاقتصادية والاجتماعية.



- أهمية أخذ سياسات العمل الأوروبية بعين الاعتبار وضع الشباب المهاجر، خاصة في ظل الصعوبات الشديدة التي يواجهونها من حيث تدريبهم في بلد الأصل وإيجادهم فرص عمل ملائمة تتناسب مع مؤهلات العمال المهاجرين وتعزيز ريادة الأعمال.
- لدى وضع السياسات وتنفيذها عبر البرامج، ينبغي على الدول المرسلّة والمتلقية الاعتراف بالخلفية والسياق الثقافي والاجتماعي لعلاقات الجنسين في دول الأصل ودول الوجهة واحترامهما.
- أهمية الحماية المناسب لحقوق الإنسان كضرورة خاصة بالنسبة للمهاجرين وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على التجارة بالنساء وقضايا الرعاية الصحية.
- أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي حول الهجرة، وينبغي أن ينعكس ذلك في الوسائل كبرنامج ستوكهولم وخطة عمله، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تؤديه الدول الأوروبية للتعامل مع الجوانب المختلفة للهجرة.
- تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين جهوداً تغطي كلاً من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وينبغي الاهتمام بقضايا تتعلق بالتوظيف والتدريب المهني والحماية الاجتماعية وتعليم المهاجرين، كما ينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تخفيف الاختلافات الموجودة حالياً بين المواطنين والمهاجرين.
- أهمية عدم ترك عودة المهاجرين غير الشرعيين للدول الأعضاء لوحدها وإنما ينبغي أن تكون مسؤولية اللجنة الأوروبية، وهكذا فإنه يمكن التغلب على المشاكل التي تظهر اليوم وخاصة في دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين. وتنفيذ برامج إعادة الإدماج ومواءمتها مع استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية واحتياجات المجتمعات المحلية التي يعود إليها المهاجرون. ويضاف لذلك توفير خدمات اجتماعية واقتصادية ونفسية وقانونية وتوجيهية شاملة للنساء والفتيات العائدات، قبل، وأثناء وبعد عملية العودة، بهدف تيسير إعادة إدماجهن. توفير إمكانية الوصول إلى آليات تقديم الشكاوى/ الإبلاغ التي تحمي المرأة من الأعمال الإنتقامية، وتحديد ومعالجة الإكراه والتعسف، وضمان إعادة الإدماج الآمن والمستدام، بما في ذلك خدمات الإعتراف والتصديق على مهارات وكفاءات النساء العائدات.
- وضع معايير وإجراءات، تستند إلى القانون والسياسة، من أجل عودة المهاجرين المستبعدة وإعادة قبولهم وإعادة إدماجهم بما يتماشى مع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة: تقبل الدول الأخرى عودة أي مواطن من مواطنيها الموجودين بصورة غير مشروعة في أراضي دولة أفريقية، وإعادة قبولهم، بناء على طلب تلك الدولة؛ كما تقبل كل دولة من الدول أفريقية / شمال أفريقيا عودة أي من رعاياها الموجودين بصورة غير مشروعة في إقليم دول أخرى، وإعادة قبولهم، بناء على طلب تلك الدولة العضو.

- ضمان عدم التوجيه بالعودة غير الطوعية والترحيل وإبعاد وإعادة القبول إلا في حالة استنفاد جميع الخيارات القضائية، ومعاملة كل قضية على حدة، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وإمكانية اللجوء إلى القضاء وفقاً للقانون الدولي، وبالنظر إلى الظروف المتصلة بنوع الجنس، والوضع من حيث صلتة بوحدة الأسرة ومخاطر انتهاكات حقوق الإنسان في بلد المنشأ، والعبور والمقصد.
- وقف السلوكيات غير المناسبة للحدود والسواحل الخارجية للاتحاد الأوروبي بحيث يكون الضروري وضع أي تدابير يتم اتخاذها متناسبة وضرورية وداعمة للحقوق والقيم الأساسية، بما في ذلك حق اللجوء (تم وضع إطار ضمن الوكالة المعزز للحقوق الأساسية معه يتم مراقبة وتعيين مسؤول الحقوق الأساسية في فرونتكس، الذي تولى مهامه واجباته في ١ يونيو ٢٠٢١. ويساعده حالياً ٢٠ من إجمالي ٤٠ حقاً أساسياً الشاشات).
- تعزيز قدرة الوكالات والأجهزة على تقديم الدعم للدول الأعضاء في جميع المجالات المتعلقة بالعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج. ووضع منسق للعودة ل تعزيز التنسيق والاتساق في ممارسات الدول الأعضاء بشأن عمليات العودة، والتأكد من توافقها مع عمليات إعادة القبول، وتعزيز تنفيذ تدابير التضامن في مجال العودة.
- وفي نفس الإطار، تشجيع الوكالات الدولية التي تعالج قضايا الهجرة وحقوق الإنسان على تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة الرامية إلى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري والجنساني وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون والنساء والأطفال والمسنين.
- إجراء دراسات أفر إتفاقيات التبادل الحر الشامل والمعمق بحيث تأخذ قضايا الجندر بعين الاعتبار، وتتركز بشكل خاص على القطاعات التي توظف العدد الأكبر من السكان المهمشين في قطاعات كالزراعة، فروع محددة من الصناعات.
- إجراء مشاورات وطنية أوسع، تشمل كافة الجهات المعنية كالنقابات العمالية، ممثلين عن القطاعات المتأثرة، خبراء في الجندر، واقتصاديين مستقلين، بغرض صياغة وتقديم تعديلات عملية في سياسات الاتفاقيات بشكل يحول دون خسائر فادحة في التوظيف في القطاعات الأكثر تضرراً.
- الحث على تضمين اتفاقية التجارة في الخدمات ومراجعة إدراج الاتحاد الأوروبي أولويات إدارة الهجرة في هذه الاتفاقيات.
- يجدر بذل الجهود لمعالجة أوجه عدم الإتساق وضمان تناسق سياسات الهجرة والاقتصاد المستقبلية، وتوافقها مع حقوق الإنسان، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على حياة المهاجرين الذين يحاولون عبور المتوسط، فلقد حان الوقت لأن تضع الدول الأوروبية حداً لهذه المأساة المخزية وتبني سياسات هجرة تحترم حقوق الإنسان. حان الوقت الآن للدول الأعضاء للعمل من أجل إنقاذ الأرواح. هذا كل شيء. إنها مسألة حياة أو موت، كما أنها مرتبطة بمصداقية الدول الأوروبية والتزامها بحقوق الإنسان. وكان مجلس أوروبا لحقوق الإنسان قد اصدر تقريراً شديداً للهجرة، اتهم فيه السياسات الأوروبية المتبعة حالياً في ما يتعلق بالهجرة بالمسؤولية عن مقتل آلاف المهاجرين في البحر المتوسط.

- تعزيز التنسيق والحوار بين جميع الوكالات الحكومية المعنية بقضايا الهجرة والتجارة والعمل، من أجل تيسير التنقل المؤقت للأشخاص الذين يقدمون السلع والخدمات. ووضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية وإقليمية تيسر مشقة التجار عبر الحدود، لاسيما النساء والشباب. وينبغي إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ هذه البرامج مثل تنظيم التجارة المبسطة، التي تدعم أعمال التجار الصغار.



توصيات خاصة بسياسة الجوار الأوروبية المجددة فيما يتعلق بالهجرة

بشأن «سياسة الجوار الأوروبية المجددة» التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية بين الاتحاد الأوروبي وبين البلدان المجاورة له (المملكة الأردنية الهاشمية - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - فلسطين - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية)

ثمة ملاحظات وتوصيات تمت المطالبة بها من المجموعة العربية فيما يتعلق بالهجرة في سياسة الجوار الأوروبية المجددة:

١. بشأن التنقل، لا بد من ضرورة أن تركز سياسة الجوار الأوروبية المجددة بصورة أكبر على تسهيل التنقل وخاصةً تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة (شنجن) بغرض التعليم و البحث العلمي والثقافة والتدريب الأمانة العامة القطاع الاجتماعي إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة ولاغراض مهنية وغيرها، وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، إلى جانب تيسير التجمع العائلي.

٢. بالنسبة للهجرة النظامية لا بد من وضع سياسة لتنظيم الهجرة ينظر إليها على أنها لفائدة الطرفين (دول المنشأ والمقصد)؛ فبالنسبة لدول الجوار الأوروبية تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لعودة العمل الموجودة. أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن الهجرة توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي فيها.

٣. يجب تعزيز القنوات الشرعية لهجرة العمل بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له وتوفير فرص الهجرة الحقيقية من خلال : الإعلان عن احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة و ، الاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين (معادلة الشهادات)، إلى جانب التعاون في مجال التدريب لتأهيل المهاجرين المحتملين. - تضمين موضوع حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في السياسة المجددة وخاصةً تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. - الدعوة إلى تيسير التجمع العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة. - دعم جهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة (مثل معهد العالم ال عربي في باريس ، ومتحف بلا حدود MWNF ، (إلى جانب وضع برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم.

٤. بالنسبة للهجرة غير النظامية لا بد من وضع سياسة لتنظيم الهجرة ينظر إليها على أنها لفائدة الطرفين (دول المنشأ والمقصد)؛ فبالنسبة لدول الجوار الأوروبية تعد الهجرة حلاً لعدم استيعاب سوق العمل المحلية لعودة العمل الموجودة. أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإن الهجرة توفر حلاً لاختلال التوازن الديموغرافي فيها.

٤. وبخصوص الهجرة غير النظامية، تأكيد دول الجوار الأوروبي على أهمية مكافحة الهجرة غير النظامية وأعمال تهريب المهاجرين والاتجار بهم والوقاية من الشبكات الإجرامية، وفي نفس الوقت تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لحماية هذه الفئات الضعيفة. - التأكيد على ضرورة أن تقتزن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير النظامية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج تدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية، حيث أن المنظور الأنبي لا ي كفي لعلاج الأسباب الجذرية للمشكلة. عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة - حث الاتحاد الأوروبي على عدم الاكتفاء بمهمات المراقبة فقط وإنما العمل على إعادة تقديم الدعم اللازم لعم ليات إنقاذ المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم في أوروبا - بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان - ودراسة طلبات اللجوء، وذلك في ظل استمرار مآسي غرق المراكب التي تقل هؤلاء المهاجرين. - تقديم الدعم والتمويل لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي مما يساعد على خلق فرص عمل للشباب في أوطانهم الأصلية. - تقديم ال دعم اللازم لبناء قدرات العاملين بالأجهزة المختصة بإنفاذ القانون والمؤسسات ذات الصلة، وتوفير البرامج والمعدات التي تهدف إلى تعزيز قدرات مراقبة الحدود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

٦. ضرورة توفير الحماية للمهاجرين واللاجئين وحقوقهم وخاصة في أوقات الأزمات، والتأكيد على أهمية تقديم المساعدة للاجئين، وتوفير برامج القبول الإنسانية لهم، وتسهيل إجراءات إعادة التوطين في دول الاتحاد الأوروبي، واتخاذ تدابير تأمين الحماية المؤقتة فيه. - مساعدة دول الجوار الأوروبي على تطوير الإحصاءات المتعلقة بالهجرة وتبادلها وتحسين نوعية الخدمات الإحصائية ومواصلة تطوير البيانات. - يجب مراعاة خصوصية كل دولة من دول الجوار الأوروبي عند تطبيق السياسة المحددة خاصة الدول المتأثرة بالنزاعات الإقليمية والمتأثرة باللجوء.



٥. وبشأن الهجرة والتنمية، أهمية تعاون الاتحاد الأوروبي مع شركائه لتعزيز المبادرات الموجودة لنقل الخبرة والمعرفة للدول الأصلية للمهاجرين. - دعوة الاتحاد الأوروبي إلى حث دوله الأعضاء على اتخاذ تدابير عملية وإجرائية لتيسير تحويلات المهاجرين العرب، وذلك باتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزويد من تدفقها ضمن قنوات رسمية ووضع برامج مشتركة لتشجيع استثماراتهم بوطنهم الأم، مع التأكيد على أن تحويلات المهاجرين لا تشكل بديلاً عن المساعدات الإنمائية الدولية.

٤٩ | الاتحاد العربي للنقابات كانون ثاني ٢٠٢٢

هذا المشروع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية



سياسات الهجرة الأوروبية وأثرها على العمال